Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (2): 28 Feb 2020
P: 1 - 41

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (2): 28 فبراير 2020 م
ص: 1 - 41

Meaning and its Effect on the Grammatical Guidance of (Gareebul Hadith): Al-zamakhshari's book Alfa'iq as a case study

Atef Ahmed Osman Khaimar

Faculty of Arabic Language || Islamic University of Madinah || KSA

Abstract: This research is based on the explanation of the meaning and its types and the need to understand it, and the concept of the parsing (Al-i'raab) and its importance, and the relationship between meaning and parsing (Al-i'raab), it also aims to demonstrate the grammatical guidance of (Gareebul Hadith), and its effect according to Zamakhshari, and reveal the manifestations of this effect, and expounding the basis of weighting according to him in case of multifaceted aspects of parsing (Al-i'raab). It also aims to reveal the role of meaning in his grammatical thought.

To achieve these objectives, the research relied on analytical descriptive approach, and the required discussion, analysis and comment, in order to reach the scientific truth impartially and objectively.

The nature of the subject necessitated that it be composed of two topics interceding an introduction and a conclusion.

The first topic defined the meaning and parsing (Al-i'raab), and explained the relationship between them, through three sections addressing the concept of the meaning and the need to understand it, the concept of the parsing (Al-i'raab) and its importance, the relationship between the meaning and the parsing (Al-i'raab).

The second topic showed the manifestations of the effect of the meaning in the grammatical guidance of (Gareebul Hadith) according to Zamakhshari, and it came in two sections; one dealt with what was attributed to the meaning in which the main touchstone in the grammatical guidance, and the latter studied what is likely with multifaceted aspects of parsing (Al-i'raab).

One of the most important results of the research is that Zamakhshari not only in his grammatical guidance of (Gareebul Hadith) mentioned grammatical functions, but went beyond that to the semantic meaning, and the role of context in highlighting that meaning. The research also shows the effect of meaning according to Zamakhshari in mentioning the grammatical aspects allowable, and the differentiation between them is according to the power of meaning in each aspect.

Among the recommendations of the researcher: The need to link between the Grammar and meaning, or between grammatical and semantic phenomena.

Keywords: Meaning. Grammatical guidance. Zamakhshari. Attributed to the meaning. Gareebul Hadith.

المعنى وأثره في التوجيه النحوي لغريب الحديث: الفائق للزمخشري (ت538هـ) أنموذجًا

عاطف أحمد عثمان خيمر

كلية اللغة العربية || الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف هذا البحث إلى بيان مفهوم المعنى وضرورة فهمه، والإعراب وأهميته، ومدى العلاقة بينهما، والكشف عن مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث، كما هدف أيضًا إلى الكشف عن تأثير المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث، وذلك في ضوء كتاب (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري.

واقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وما يتطلبه من المناقشة والتحليل والتعليق، بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بتجرد وموضوعية.

ولتحقيق الغاية من البحث، اشتمل بعد المقدمة على: تمهيدٍ ومبحثين وخاتمة.

تضمن التمهيد ثلاثة مطالب، عرَّف الأول منها مفهوم التوجيه النحوي، ومسالكه، وبيَّنَ الثاني المقصود بغريب الحديث، أما الثالث؛ فتضمن نبذة مختصرة عن كتاب (الفائق في غريب الحديث).

أما المبحثان؛ فقد عرَّف المبحث الأول بالمعنى وضرورة فهمه، وبَيَّنَ المقصود من الإعراب وأهميته، ثم الكشف عن العلاقة بينهما، وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

وبيَّنَ المبحث الثاني مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث متخذًا من كتاب (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري أنموذجًا، وتضمن أربعة مطالب: وضَّحَ المطلبُ الأولُ أثرَ المعنى في تعدد الأوجه النحوية، وبيَّنَ الثاني أثرَ المعنى في الترجيح بين الأوجه النحوية، وكشف الثالثُ عن أثر المعنى في اختيار وجه نحوي معين وفرضه، أما المطلب الرابع؛ فخصصته لبيان أثر المعنى في منع حمل اللفظ أو التركيب على ظاهره.

وأود أن أشير هنا إلى أن البحث اقتصر على التوجيه النحوي فقط، ولم يتطرق إلى التوجيه الصرفي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أنه لا يتم الوصول إلى «المعنى الدلالي» إلا بالجمع بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي فضلًا عن المقام. وأن الزمخشري لم يكتفِ في توجيهاته النحوية لغريب الحديث بذكر الوظائف النحوية فقط، بل تجاوز ذلك إلى إطار المعنى الدلالي، وما تؤديه معطيات الموقف السياقي في إبراز ذلك المعنى.

ومن توصيات البحث: ضرورة ربط الدراسات النحوية والصرفية بالمعاني الدلالية.

الكلمات المفتاحية: المعنى. الإعراب. التوجيه النحوي. غريب الحديث.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد؛ فلا شك أن التوجيه النحوي لدى النحاة يتأثر بالمعنى على اختلاف أنواعه؛ لذا كان "النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتمًّا بالمعنى، يعتد به وبدوره في التقعيد. وهناك تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما، مع الموقف المعين، المعنى الدلالي للجملة كلها" (عبد اللطيف، 2000: 19).

فأسلافنا من النحاة الأوائل اهتموا بالمعنى اهتمامًا كبيرًا، ونظروا إليه نظرة دقيقة فاحصة في توجيهاتهم النحوية، وبنوا عليه اختلافاتهم الإعرابية، فربطوا بين الإعراب والمعنى رابطًا وثيقًا محكمًا، وعليه فلابد من النظر إليه عند إطلاق الأحكام النحوية، وإلى موقع الكلمة أو الجملة في التركيب اللغوي، فضلًا عن التذوق العالي للنص ومناسبته.

والمتأمل في توجيهاتهم النحوية وتعددها واختلافها يجدها منبثقة عن المعنى، وصادرة عنه، كما يجد بإنعام النظر فيها أن لكل توجيه منها دلالته المعنوية الخاصة به.

يقول السامرائي (2011: 9): "إن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدًا، إلا إذا كان ذلك لغة، نحو: «ما محمد حاضرًا»، و«ما محمد حاضر»؛ فالأولى لغة حجازية، والثانية تميمية، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى. وفيما عدا ذلك لابد أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير، لابد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، بالأوجه التعبيرية المتعددة، إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة".

وكما أنهم "قالوا: زيادة المباني دليل على زيادة المعاني، نرى أن اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني" (السامرائي، 2011: 11).

ويعد هذا البحث شرحًا تطبيقيًّا لدور المعنى وأثره في التوجيه النحوي لغريب الحديث في ضوء كتاب (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري.

ولم يكن اختيار هذا الموضوع خبط عشواء، أو محض صدفة، وإنما كان وراء اختياره مجموعة من الدوافع والأسباب، ولعل من أهم ما حَدَا بي ودفعني لاختياره ما يلي:

- أهمية دراسة أثر المعنى في دراسة النحو العربي.
- ارتباط هذا الموضوع بالحديث الشريف.
- ارتباط الموضوع بالجانب التطبيقي، فميدانه غريب الحديث الوارد في كتاب (الفائق في غريب الحديث).
- الإفادة من كتاب الفائق في غريب الحديث في هذا المجال.
- تعلق الموضوع بفكر عالم له منزلته بين علماء اللغة والنحو.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتبلور مشكلة البحث في الحاجة إلى معرفة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم المعنى، وما أنواعه؟ وما العلاقة بينه وبين الإعراب؟
2. ما مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث عند الزمخشري؟
3. كيف أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث عند الزمخشري؟
4. إذا تعارض المعنى مع القاعدة النحوية، فإلى أيهما يحتكم الزمخشري؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. بيان مفهوم المعنى وضرورة فهمه، والإعراب وأهميته، ومدى العلاقة بينهما.
2. الكشف عن مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث عند الزمخشري.
3. الكشف عن تأثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث عند الزمخشري.
4. إقامة دراسة تعتمد على الربط بين النحو والمعنى، وهذا الأمر كاد أن يكون منعدمًا عند كثير من الباحثين.
5. خدمة السنة النبوية الشريفة، وإبراز منحى من مناحيها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- ارتباط الموضوع بأحاديث الرسول -ﷺ-، وهو أفصح من نطق بلغة الضاد بعد كلام الله تبارك وتعالى (القرآن الكري).
- إبراز دور المعنى وأثره في التوجيه النحوي لغريب الحديث.
- الكشف عن مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث.
- في دراسة هذا الموضع توجيه لأنظار الباحثين إلى تعليل الظواهر، ولا يكفي اكتشاف الظاهرة، وتقسيمها، وتبويبها، بل لابد من إدارة الفكر فيها، والبحث عن الأسباب والعلل.
- في دراسة هذا الموضوع بيان لدور الزمخشري في التوجيه النحوي لغريب الحديث.

- خدمة تراث العربية، وتراث الزمخشري-رحمه الله-.
- تعلقها بدراسة توجيهات عالم ونحوي ذي باع طويل بالعربية.
- يجمع البحث بين أصلين مهمين من أصول التأويل النحوي، وهما: صحة القاعدة، وسلامة النص.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة هذا الموضوع الاعتماد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وما يتطلبه من المناقشة والتحليل والتعليق، بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بتجرد وموضوعية.

ولتحقيق غاية البحث، تألف من مقدمة، ومبحثين توسطا تمهيد خاتمة، عرَّف التمهيد بالمصطلحات التي اتكأ عليها البحث، وقد جاء في ثلاثة مطالب، بيَّنَ المطلب الأول منها مفهوم التوجيه النحوي مسالكه، وعرَّف الثاني بغريب الحديث، أما الثالث؛ فتضمن نبذة عن كتاب (الفائق في غريب الحديث).

أما المبحثان؛ فعرَّف المبحث الأول بالمعنى وضرورة فهمه، وبَيَّنَ المقصود بالإعراب وأهميته، ثم الكشف عن العلاقة بينهما، وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

وبيَّنَ المبحث الثاني مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث، وذلك في ضوء كتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشري، وتضمن أربعة مطالب: وضَّحَ المطلبُ الأولُ أثرَ المعنى في تعدد الأوجه النحوية، وبيَّنَ الثاني أثرَ المعنى في الترجيح بين الأوجه النحوية، وكشف الثالثُ عن أثر المعنى في اختيار وجه نحوي معين وفرضه، أما المطلب الرابع فدرس أثر المعنى في منع حمل اللفظ أو التركيب على ظاهره.

وأما الخاتمة؛ فتضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وأود أن أشير هنا إلى أن البحث اقتصر على التوجيه النحوي فقط، ولم يتطرق إلى التوجيه الصرفي.

الدراسات السابقة: على حد علم الباحث لا يوجد أحدٌ من الباحثين درس هذا الموضوع دراسة مستقلة، وإنما وُجِدَتْ دراسات تتقاطع معه في بعض الأمور، وبيانها على النحو التالي:

1- دراسة النملة (2006). "أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير. دراسة تصريفية".

وتهدف إلى بيان أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير، وتألفت من مقدمة، وخمسة مباحث توسطت التمهيد والخاتمة. ومن أهم نتائجها أن تكسير الصفات هو أكثر مجالات التأثير المعنوي في أبنية التكسير.

2- دراسة الجاسم (2009). "المعنى وبناء القواعد النحوية".

وعالجت العلاقة بين معطيات المعنى وبناء القواعد في الدرس النحوي، وبيَّنَت كيف راعى النحاة قضايا المعنى وهم يبنون القواعد. فتطرقت إلى مراعاتهم الملابسات الخارجية، وقضايا الاتساع، ومعطيات سياق الجملة الأخرى، كما وضحت إهمال النحاة للقضايا النحوية الخاصة بالنصوص، وتقصير المتأخرين منهم في دراسة المعاني النحوية.

3- دراسة الهذلي (2010). "أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري رحمه الله".

وهي تقوم بدراسة المسائل النحوية التي ردَّ فيها ابن هشام توجيهًا نحويًّا؛ لأنه يترتب عليه فساد المعنى، وتألفت من ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد ومردفة بخاتمة ومذيلة بفهارس، ومن أهم نتائجها أن ابن هشام-رحمه الله- اعتمد على فساد المعنى في ردّ كثير من التوجيهات النحوية.

4- دراسة الرحيلي (2014). "المعنى وتعدد التوجيه النحوي. دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني".

وقد ارتكزت على دراسة الأوجه المتعددة في الموضع الواحد بناء على قضية تقدير الإعراب، وتفسير المعنى، وجاءت في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد ومردفة بخاتمة وفهارس، درس الفصل الأول المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المرفوعات، وتناول الفصل الثاني المنصوبات، ودرس الثالث المجرورات. وقد اتبع الباحث فيها المنهج الاستقرائي التحليلي، ومن نتائجها أن ابن جني اهتمَّ بالعامل في الكلام كثيرًا، وبنى على ذلك الحكم النحوي.

5- دراسة الشجيري (1437هـ). "المعنى وأثره في التوجيه النحوي في آي من التنزيل".

وهي نُظمت مما تناثر من أقوال العلماء في مواضع متفرقة عن آيات من التنزيل، كان المعنى فيها حكمًا في ترجيح وجه نحوي على آخر، أو تضعيف وجه دون غيره، أو تقدير لابد منه، أو منع وجه قد يغري ظاهرُ التركيب على القول به. وقد جاءت في ثلاثة مباحث، ومن أهم نتائجها أن للمعنى منزلته عند معربي القرآن الكريم، فهو الضابط المعتمد في ذكر الأوجه النحوية الجائزة.

6- دراسة سويعد (د. ت). "الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي".

وتناولت العلاقة التي تربط الإعراب والمعنى بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي، ودرس نماذج من مسائل نحوية تبرهن على أن تغيير الحركات وتعدد الأوجه الإعرابية أساسه الأول قصد المتكلم والمعنى الذي يريد التعبير عنه. ومن أهم نتائجها أن تعدد الآراء النحوية واختلاف التوجيهات الإعرابية يتوقف على اختلاف معاني التراكيب للمفردات والجمل، وما تحتويه من قرائن دلالية.

7- دراسة عبد الله (د.ت). "أثر المعنى في توجيه النحو الكوفي. دارسة في شرح بانت سعاد، لابن هشام ت761هـ".

وهدفت إلى توثيق ما نسبه ابن هشام إلى الكوفيين، وبيان أثر المعنى في قبول الرأي النحوي وإنصافه بناء على معطيات دلالة السياق، وقد تألفت من أحد عشر مطلبًا، ومن أهم نتائجها أن ضوابط الصنعة النحوية كانت سببًا في كثير من مسائل الخلاف.

8- دراسة النائلي، علي عبد رومي. (2019). "من توجيهات الزمخشري النحوية في كتابه: الفائق في غريب الحديث. مجلة كلية التربية. جامعة القادسية. العدد الخامس والثلاثون.

وتهدف إلى الوقوف على توجيهات الزمخشري النحوية في كتابه الفائق في غريب الحديث، واستعرض نماذج منها، ومعرفة كيفية توجيهه لكلمات وأساليب وردت في هذا الكتاب بما يتناسب مع قواعد اللغة وسننها.

ويتكون البحث من ثلاثة عناصر:

الأول: تضمن ترجمة موجزة للزمخشري، وتعريفًا بكتابه الفائق في غريب الحديث.

والثاني: تطرق إلى مفهوم التوجيه النحوي.

أما الثالث؛ فتناول مباحث التوجيه النحوي، وذكر تحته الباحث عدة مسائل.

ومن أهم نتائج البحث أن كل توجيهات الزمخشري جاءت مطابقة لنحو العربية، ولما ذهب إليه النحاة في مؤلفاتهم.

9- دراسة العربي، خليل " التغيّر الدّلاليّ في كتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشريّ "

وهدفت إلى الوقوف على التغير الدلالي للألفاظ في كتاب الفائق، وبدأت بالتعريف بكتاب الفائق، ثم تناولت التغير الدلالي في الجزء الأول، وهكذا.

وكان منهج الباحث بأن يذكر اللفظة ثم يذكر الحديث الذي وردت فيه، والروايات الأخرى، ثم يختم العرض بتحليل ما حدث في الكلمة من تغيّر دلاليّ.

علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:

أولًا: وجه الاتفاق:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في إبراز أثر المعنى في التوجيه النحوي.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من حيث الموضوع: فموضوعها يتعلق بدراسة المعنى وأثره في التوجيه النحوي لغريب الحديث، وذلك في ضوء كتاب الفائق للزمخشري كأنموذج، وهذا ما لم تتطرق إليه أية دراسة من الدراسات السابقة.

من حيث الهدف: فهدفها الرئيس هو بيان مفهوم المعنى والإعراب والعلاقة بينهما، والكشف عن مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث.

من حيث المصدر: فمصدرها الرئيس الذي انطلقت منه هو كتاب (الفائق في غريب الحديث)، وهو ما لم يخص بدراسة مستقلة في هذا الجانب.

وعليه؛ يؤمل أن تكون هذه الدراسة إضافة مهمة إلى مجالها، وأن يستفاد منها في إجراء المزيد من الدراسات ذات العلاقة بمجتمع ومجال الدراسة.

ولا أدعي أني وصلت إلى قمة الأمر في كلِّ ما بُحِثَ من قضايا، ولا أريد أن أزعم لهذا البحث أكثر من قيمته، أو أدَّعي له ما لا يراه القارئ الكريم فيه، ولكنني أعتقد بأن هناك رغبةً صادقةً في لفت الانتباه على إبراز مفهوم المعنى وأثره في توجيه غريب الحديث.

هذا، وقد حاولت الاجتهاد– قدر الطاقة- فيما كتبتُ، وكان ليَّ فيما يقول أهل العلم رأي وفهم. فإن كنتُ قد وفقتُ فذلك فضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أني حاولت، وقرأت، وتتبعت، وناقشت، وفوق كل ذي علم عليم.

وصلِّ اللهم وسلم وباركْ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التوجيه النحوي، ومسالكه:

أولًا: الدلالة اللغوية للفظ (التوجيه):

التوجيه: هو المصدر القياسي للفعل (وجَّه) مضعَّف العين، فيكون معناه كمعنى فعله، لأن المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل (ابن هشام، 2004: 456)، لذلك نجده يأتي مؤكدًا لمعنى فعله، نحو «وجهه توجيهًا»، أي: أرسله وشرفه (الفيروزآبادي، 2005، 295/4، (و ج ه)).

وله معانٍ لغوية متعددة، منها ما يلي:

1- "يقال: وجَّهتِ الريحُ الحصَا توجيهًا، إذا ساقته... ويقال: قادَ فلانٌ فلانًا فوجَّه، أي: انقاد واتَّبَع، وشيءٌ موجَّهٌ إذا جُعِلَ على جهة واحدة لا يختلف"(ابن منظور، 2009، 453/17-458، (و ج ه))، و(الأزهري، 2001، 352/6، (و ج ه)).

2- و"يقال: خرج القومُ فَوَجَّهُوا للنَّاسِ طَرِيقًا، إذا وطئوه وسَلَكُوه حتى استبان أثر الطريق لِمَنْ يسلكه" (ابن منظور، 2009، 453/17-458، (و ج ه)).

3- ووجهتُ الشيءَ: أرسلته في جهة واحدة، فتوجَّه" (الراغب الأصفهاني، 2009: 547).

ثانيًا: المعنى الاصطلاحي للتوجيه النحوي:

ذكر بعض العلماء تعريفات اصطلاحية للتوجيه المرسل غير المقيد، وممن عرَّفه:

1- ابن منظور (د.ت. 225/15، (و ج ه))، حيث عرَّفه بقوله: "ووجْهُ الكلام: السبيل الذي تقصده به"

2- الدكتور تمام حسان- رحمه الله- (2000: 231)، عرَّفه بأنه "تحديد وجهٍ ما للحكم".

3- الدكتور محمد إبراهيم عبادة (2011: 250)، حدَّه بأنه: "بيان أنَّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلًا: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا".

أما التوجيه النحوي فعرَّفه (خيمر، 2005: 15) بأنه: "ذكر الحالات والمواضع الإعرابية للإشكال النحوي التي لا تتعارض مع المعنى المراد، وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، مع دعم ذلك بما يلزمه من تقرير وتفسير، أو تعليل وتحليل، أو استدلال واحتجاج في ظل ما تسمح به سنن العربية، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له أو لم يصغ".

ثالثًا: مسالكه:

بيَّنَ الدكتور تمام حسان- رحمه الله-(1988: 322)، مسالك التوجيه وحددها في مسلكين:

أحدهما: توجيه استدلالي، وهو إما أن يكون بالسماع أو بالقياس، والقياس إما أن يكون بالحمل على المعنى أو على اللفظ، وإما أن يكون بالتعليل، بذكر العلة أو القاعدة، ولكي تتضح الصورة نسوق بعض الأمثلة على ذلك:

1- الاستدلال بالسماع:

يقول الدكتور تمام حسان-رحمه الله-(1988: 322): "يقال مثلًا في الصيف ضيعت اللبن: ووجهه كسر التاء حتى في خطاب المذكر؛ لأنه هكذا سمع، والأمثال لا تتغير".

2- الاستدلال بالحمل على المعنى:

يقول ابن يعيش–رحمه الله تعالى- (د.ت)، 31/1) في توجيه نصب (الثما)، ورفع (العصيّ) من قول الشاعر:

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الخِيَا مِ إلَّا الثُّمَامَ وإلَّا العصِيُّ

(البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: السكري، (د.ت)، 100/1، والبغدادي، 1989، 317/2، 7، وابن يعيش، (د.ت)، 31/1، والعيني، (د.ت)، 397/1).

"ومن نصب (الثما)، ورفع (العصي) فإنه على المعنى، وذلك أنه لما قال بليت إلا الثمام كان معناه بقي الثمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ".

3- الاستدلال بالحمل على اللفظ:

قال ابن يعيش –رحمه الله- (د.ت)، 89/2): "قد حملوا (إلا) على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها، وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكر بالمغايرة، وإنه ليس إياه أو من صفته كصفته، ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول، فتقول: جاءني القوم إلا زيدًا، فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم".

4- الاستدلال بالعلة أو القاعدة:

يقول ابن الأنباري- رحمه الله تعالى- (1998، 403/2): "إنما قلنا إن المكني في لولاي ولولاك في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة رفع، والمصير على ما لا نظير له في كلامهم محال (تعليل بالقاعدة)، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن (لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب (تعليل بالعلة)".

الآخر: توجيه تأويلي، وهو إما أن يكون بالرد إلى الأصل، وإما أن يكون بالتماس مخرج أو مسوغ، ومن أمثلته:

1- التأويل بالرد إلى الأصل:

يقول الدكتور تمام حسان-رحمه الله- (1988: 240): "فلا خلاف عند سماعنا الحوار الآتي:

- كيف حالك؟
- بخير.

في أن أصل وضع الجملة هو: أنا بخير، وقد أخذنا الضمير (أنا) من الكاف في آخر السؤال، وقد اعتبرت هذه الكاف دليل الحذف فجاز؛ لأنه لا حذف إلا بدليل، وقد كان الحذف هو وجه التأويل هنا.

أو بعبارة أخرى، كان هذا التأويل تأويلًا بالحذف، ومغزى هذا أن ظهور الأول قربه يجعل التأويل من قبيل الرد".

2- التأويل بالتخريج:

قال البغدادي – رحمه الله- (1989، 464/5) عند الكلام عن قول الشاعر:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

(البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه، (د.ت)، 106/2، والبغدادي، 1989، 464/5، والشنقيطي، 1981، 277/1؛ وبلا نسبة في: السيوطي، 1998، 85/1).

"أنشد الرضي هذا البيت شاهدًا على أن جملة (لعلي...) صلة التي، بتقدير القول، أي: التي أقول لعلي أزورها، وإنما قدر القول؛ لأنها إنشائية لا يصح وقوعها صلة، فقدر القول؛ لتكون خبرية، وينبغي أن يقول: التي أقول فيها لعلي؛ ليحصل عائد الموصول، وهذا تخريج أبي علي الفارسي".

المطلب الثاني: مفهوم غريب الحديث:

أولًا: معنى الغريب في اللغةً:

يطلق الغريب في اللغة على البعد عن شيء ما، ومنه قولهم: غَرَبَ فلانٌ عنَّا: إذا تنحَّى وابتعد، ومنه الغُرْبة، والاغتراب عن الوطن، لما في ذلك من الابتعاد عن المعارف، ومنه قولهم: أتاه سَهْمٌ غَرْبٌ: إذا لم يَدْرِ من ألقاه به، ومنه الكلام الغريب: الغامض، لبعده عن الأفهام. (ينظر: الفراهيدي، 1981، 410/4، وابن فارس، 1979، 420/4، (غرب)).

يقول ابن منظور (د.ت، 640/1، (غ ر ب)): "الغريبُ: الغامِضُ من الكلام، وكلمة غريبة، وقد غرُبت، وهو من ذلك".

ومن ثم يتضح لنا أن الغريب في اللغة هو الغامض من الكلام.

ثانيًا: معناه في الاصطلاح:

عرَّفه ابن الصلاح (د.ت: 458) بأنه: "عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة من الفهم لقلة استعمالها".

وعرَّفه الإمام النووي-رحمه الله- (1985: 77) بقوله: "غريب الحديث: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم، لقلة استعمالها".

وعرَّفه السخاوي-رحمه الله- (1426هـ، 45/3) بأنه: "ما يخفى معناه من المتون، لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمه، ولا يظهر إلا بالتفتيش في كتب اللغة".

ومن ثم يتضح لنا بأنه يقصد به: ما وقع في متون الأحاديث من ألفاظ مشتبهة، وغامضة، وبعيدة عن الأفهام. (ينظر: زكريا الأنصاري، 2002: 496).

وليس معنى القول بوجود غرابة في الحديث النبوي قدحًا في فصاحة النبي-ﷺ- فإذا كان البلاغيون عرَّفوا فصاحة الكلمة بخلوها من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس (ينظر: الصعيدي، د.ت، 12/1)، وقالوا: إن الكلمة الفصيحة ينبغي ألَّا يكون جرسها ثقيلًا على السمع، مثل كلمة (جَخَفْتُ) بمعنى (فخرت) (ينظر: السكاكي، 1987: 416)، فإنهم لم يتركوا الأمر هكذا، وإنما قسموا الغريب إلى نوعين (ينظر: السكاكي، 1987: 416):

<u>أحدهما</u>: غريب قبيح، يعاب استعماله مطلقًا، وهو الوحشي الغليظ الثقيل على السمع، وهذا النوع هو المخل بالفصاحة.

<u>والآخر:</u> هو الغريب الحسن، الذي استعمله العرب الخلَّص دون المولَّدين، لأنه لم يكن وحشيًّا عندهم.

وهذا النوع مما لا يخل بالفصاحة، لأنه مستعمل، ودائر الألسنة، وليس وحشيًّا متوعِّرًا، ولا مبتذلًا مهجورًا، ومن هذا النوع ما يوصف بالغرابة في القرآن الكريم والحديث الشريف (ينظر: أبو موسى، 1996: 35، 34).

ويعدُّ علم غريب الحديث من العلوم التي يُحتاج إليها لمعرفة معاني الأحاديث، حيث يترتب عليه الحكم على المتن من جهة، واستنباط الأحكام من جهة أخرى، وهو صورة من صور شرح الحديث، فيحتاج إلى علم واسع بهذا الفن مع التحري والدقة؛ لذا لم يقدم على شرحه من العلماء المتقدمين إلا مَن بلغ رتبة الاجتهاد أو كاد، كأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والخطابي، وابن الجوزي، فهؤلاء جميعًا أخذوا بأكبر الحظ من علوم الرواية والدراية، ورحلوا، وسمعوا، ورووا، وفقهوا، مما يسر الأمر على من أتى بعدهم ممن جمع كلامهم وهذَّبه، كابن الأثير في نهايته، والسيوطي في مختصره، ولا ننسى الزمخشري في فائقه (ينظر: السخاوي، 1426هـ، 45/3-56).

المطلب الثالث: نُبْذَة عن كتاب (الفائق في غريب الحديث):

إن أردنا الحديث عن كتاب (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري، فإننا لا نجد أصدقَ ولا أوجزَ مما قاله ابن الأثير عنه، حيث يقول: "...إلى عهد الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخُوَارَزْمي-رحمه الله- فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث، وسماه (الفائق)، ولقد صادفَ هذا الاسم مُسَمَّى، وكشف من غريب الحديث كل معمّى، ورتبه على وضع اختاره مُقَفًّى على حروف المعجم، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة مشقة، وإن كانت دون غيره من مُتَقَدَّم الكتب؛ لأنه جمع في التَّقْفِيَةِ بين إيراد الحديث مَسْرودًا جميعه، أو أكثره، أو أقله، ثم شَرَحَ ما فيه من غريب، فيجيء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث، في حرف واحد من حروف المعجم، فترد الكلمة في غير حرفها، وإذا تَطَلَّبَهَا الإنسانُ تَعِبَ حتى يجدها، فكان كتاب الهَرَوي أقرب متناولًا، وأسهل مأخذًا، وإن كانت كلماته متفرقةً في حروفها، وكان النفع به أتم، والفائدة منه أعم". (ابن الأثير، 1963: 14)

وقد أتمه الزمخشري في شهر ربيع الآخر سنة (516هـ)، وأوله: الحمد لله الذي فتق لسان الذبيح بالعربية البينة، والخطاب الفصيح (ينظر: حاجي خليفة، د.ت.2017/2، 2016؛ والزمخشري، د.ت.13/1).

أما المنهج الذي اتبعه الزمخشري في تأليفه؛ فهو التنسيق على حروف المعجم، ثم قام بتقسيمه على كتب، وجعل كل كتاب خاصًّا بحرف من حروف العربية، بحيث يتضمن كل الألفاظ التي تبدأ بذلك الحرف، ثم قام بترتيب هذه الألفاظ في فصول وفقًا للحرف الثاني، ولم يراعِ الحرف الثالث في الترتيب، فهو مثلًا يذكر (أبط) قبل (أبن) و(جدل) قبل (جدف)، وكان يدرج تحت المادة الأحاديثَ التي تحتوي عليها، ثم يقوم بشرحها، وشرح الألفاظ الغريبة داعمًا أقواله وآراءه بفصيح الكلام من القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة وأشعار العرب.

وقدَّم له بمقدمة قصيرة تحدث فيها عن بلاغة الرسول-ﷺ- وفصاحته، ولم يقتصر الكتاب على الأحاديث النبوية، بل تضمن كثيرًا من الأقوال المأثورة.

ولأن الزمخشري عالم باللغة والنحو والبلاغة والتفسير؛ جاء الكتابُ كتابَ أدبٍ ولغة، متضمنًا لنصوصٍ أدبية نادرة ذات لغة رفيعة المستوى قد أضفى عليها الزمخشري من علمه وفنه ما جلَّاهَا؛ ومن ثم فلا غرو إذا قلنا: إن كتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشري يُعَدُّ من أغزر المصنفات في هذا المجال من حيث المادة اللغوية، وهذا إنما يدل على عقلية المؤلف وسعة ثقافته.

المبحث الأول: المعنى والإعراب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المعنى، وضرورة فهمه:

اهتمت الدراسات اللغوية العربية الحديثة اهتمامًا خاصًّا "بدراسة المعنى، يقويه، ويدعمه، وأن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ونتيجة لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفلكلور وأغان ومناهج عمل وطرق معيشة، وهلم جرّا" (حسَّان، 1994: 28).

هذا عن علماء العربية "أما الغربيون من الناظرين في المعنى فقد تعددت هُوياتهم ومشاربهم؛ فقد نظر في المعنى كثير من فروع الدراسات الإنسانية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأنثروبولوجيا والأدب واللغة وغيرها. ولقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف هذه الفروع، وبحسب اهتمام كل فرع منها بجانب خاص من جوانب المعنى"(حسَّان، 1994: 24).

وقد فرَّق علماء اللغة بين أنواع من المعنى، واختلفوا فيما بينهم في حصر هذه الأنواع (ينظر: عمر، 1998: 36)، والذي أرتضيه، هنا وأقول به، هو ما أشار إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني (ينظر: الجرجاني، 1984: 43 وما بعدها)، وقال به وأكَّده الدكتور تمام حسان– رحمها الله-، ومن لفَّ لفَّهما، وهو بأن للمعنى ثلاثة أنواع: المعنى المعجمي، المعنى النحوي، المعنى الدلالي.

يقول تمام حسَّان-رحمه الله-(1994: 29، 28): "دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية: أحدها المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حدٍّ سواء. والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق. والثالث: المعنى الاجتماعي، أو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه، ويتصل بهما عن طريق المكامنة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما، وبالمقام معبرًا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية".

وهاك بيان هذه الأنواع الثلاثة:

أولًا: المعنى المعجمي:

ويطلق عليه أيضًا "المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، ويسمى أحيانًا المعنى التصوري أو المفهومي Conceptual Meaning، أو الإدراكي Cognitive." (عمر، 1998: 36).

فلكل "كلمة معنى أساسي هو المعنى القاموسي الذي تحمله الكلمة، ويتفق عليه متكلمو اللغة الأصليون" (الخولي، 2001: 76).

أما عن تعريفه؛ فيقول الدكتور أحمد مختار(1988: 37): "وقد عرَّف Nida هذا النوع من المعنى بأنه المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق، أي حينما ترد منفردة".

ويعد هذا المعنى "العامل الرئيس للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار. ومن الشرط لاعتبار متكلمين بلغة معينة أن يكونوا متقاسمين للمعنى الأساسي. ويملك هذا النوع من المعنى تنظيمًا مركبًا راقيًا من نوع يمكن مقارنته بالتنظيمات المتشابهة على المستويات الفونولوجية والنحوية" (عمر، 1998: 36).

كما يُعَدُّ كذلك المحك الرئيس في بناء النظم أو التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، فلا ترتيب ولا نظم دون فهم المعنى المعجمي، فهو يرى أنه "لا يُتَصور أن تعرف للفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ، من حيث هي ألفاظ، ترتيبًا ونظمًا، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتُعْمِل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ، وقَفَوْت بها آثارها" (الجرجاني، 1984: 44).

لذا؛ لو "فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لَمَا كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء، ولا يُتَصَوَّر أن يجب في ترتيب ونظم" (الجرجاني، 1984: 41)، ولو فرضنا "أن الألفاظ تخلو من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور" (الجرجاني، 1984: 349).

ومن ثم يتضح لنا أن "اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النظم بسبب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتًا وأصداء حروف لَمَا وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، أن يُجْعَلَ لها أمكنةٌ ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك" (الجرجاني، 1984: 45).

لذلك فإنه لا يمكن إدراك المعنى النحوي وتحديده إلا بعد الفهم الصحيح للمعنى المعجمي، فإذا غمض معنى كلمات أي جملة، كان ذلك أدعى إلى الألغاز والتعمية في الإعراب (ينظر: السيوطي، د.ت، 586/1)، وذلك؛ لأن اللغة ليست قوالب شكلية مجردة يُصبُّ فيها أي كلام فيستقيم لنا المعنى النحوي أو الإعراب، بل هي ذات وظيفة اجتماعية الغرض منها الفهم والإفهام (ينظر: ياقوت، 1975: 80).

وهذا يوضح لنا أن المقصود بـ(المعنى) في قول النحاة (الإعراب فرع المعنى) هو المعنى المعجمي، ليس كما ذهب الدكتور تمام حسان-رحمه الله- في كتابه (مناهج البحث في اللغة) أن المقصود به المعنى الوظيفي (النحوي)، حيث يقول: "والواقع أنه (أي النظم) ترتيب بين أبواب في نظرنا، وهو ما نخالف فيه عبد القاهر، على أن هذا العلَّامة قد فطن إلى ضرورة التماسك السياقي على أي حال كشرط من شروط البلاغة، وجعله مبنيًّا على المعنى، وواضح أن هذا المعنى ليس نحويًّا ولا دلاليًّا، وإن قصد به عبد القاهر ذلك، وإنما هو معنى وظيفي يدور حول وظيفة الباب في السياق" (حسَّان، 1990: 238).

وقد أضاف- رحمه الله- رأيًا جديدًا محتملًا لمقولة (الإعراب فرع المغنى) في كتابه (الأصول)، وذلك في أثناء حديثه عن التوارد المعجمي لدى نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، حيث أقرَّ أن التوارد المعجمي يعين على إدخال التوارد إلى قواعد النحو من أوسع الأبواب، ويلقي ضوءًا كاشفًا عن قول النحاة العرب (الإعراب فرع المعنى) (ينظر: حسان: 336-338).

وقد عوَّل النحاة العرب على المعنى المعجمي أو الدلالي تعويلًا كبيرًا، حيث "يمثل التفاتهم إلى المعنى عامة، والمستوى الدلالي خاصة، ملحظًا ثابتًا يَفْزَعُون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلَّف التفسير على المستوى النحوي الخالص" (الموسى، 1987: 73).

فإمام النحاة سيبويه-رحمه الله-عوَّل عليه في توجيه المعنى النحوي في الباب الذي خصصه لتفسير بعض المصادر، حيث يقول: "هذا باب ذكر معنى لبَّيكَ وسعديك وما اشتقتا منه، وإنما ذُكِرَ لِيُبَيّن لك وجه نصبه، كما ذكر معنى سُبْحانَ الله...يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألَبَّ فلانٌ على كذا وكذا. ويقال: أَسْعَدَ فلانٌ فلانًا على أمره وساعده. فالإلباب والمساعدة دُنوٌّ ومتابعة: إذا ألبَّ على الشيء فهو لا يُفارقه، وإذا أسعده فقد تَابَعَه. فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبَّيك وسَعْدَيك، فقد قال له: قُربًا منك ومتابعةً لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان (براءةَ الله) تمثيلًا (لسبحانَ الله)، ولم يُستعمل. وكذلك إذا قال: لبَّيك وسَعْدَيك، يعني بذلك الله عزَّ وجلَّ، فكأنه قال: أي ربِّ، لا أنأى عنك في شيء تأمرني به...وأما قوله: وسعديك، فكأنه يقول: أنا متابعٌ أمرَك وأولياءك، غير مخالف...وإنما حملنا على تفسير لبَّيك وسَعْدَيك؛ لنوضح وجه نصبهما" (سيبويه، 1988، 353/1، 352).

يقول الرماني النحوي في شرح ذلك: "إنما فسَّر سيبويه معنى لبَّيك وسَعْدَيك في باب من أبواب النحو؛ ليكشف وجه إعرابه، إذ كان لا يظهر إلا بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو؛ لأنه تخليط بإدخال صناعة في غيرها" (المبارك، 1974: 249).

ثانيًا: المعنى النحوي:

وهو ما أطلق عليه الدكتور تمام حسَّان- رحمه الله-(1994: 79) المعنى الوظيفي، حيث يقول: "إنَّ جميع ما نسميه بالمعاني النحويّة هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبني الأكبر للسياق".

ولم يكن هذا المصطلح مستقرًّا عند الرعيل الأول من النحاة؛ لذا جاءت مصنفاتُهم خاليةً تمامًا من ذكره، وإن كانت بإنعام النظر فيها توحي بأنهم اهتدوا إلى مضمونه، ويرجع إلى ذلك سببين رئيسين، هما:

أحدهما: أنهم استخدموا لفظ (المعنى) مطلقًا دون تقييده بوصف دالٍّ على المعنى النحوي، ويبدو هذا واضحًا في قول الزجاجي عند حديثه عن إعراب الأسماء، إذ يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (الزجاجي، 1979: 73).

وعلى هذا النهج حدَّ ابن فارس-رحمه الله- (1963: 77) الإعراب بأنه: "هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد".

وكذلك ابن جني (1952، 35/1) عرَّفه بأنه: "الإبابة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك سمعت: «أكرَم سعيد أباه»، و«شكر سعيدًا أبوه»؛ علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا (نوعًا) واحدًا لاستُبْهِمَ أحدهما من صاحبه".

والثاني: أن "إدراكهم إيَّاه لم يكن من التبلور، بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قارٍّ" (المسدي، الطرابلسي، 1985: 139).

واستجابة للدافع الذي يحدو بالباحث في قواعد اللغة إلى النظر والتنقيب في كتاب سيبويه بوصفه يمثل العقل الناضج، والفكر الراشد للنحو العربي نجده- رحمه الله- لم يصرّح بمصطلح (المعنى النحوي) نهائيًّا في كتابه،

ولكنه تناوله تناولًا تطبيقيًّا، ويبدو هذا واضحًا من خلال تناوله للمسائل "فتحليل المسائل النحوية المبثوثة في الكتاب دالٌّ على عنايته بمعنى الموضع والمجرى والمنزلة والموقع الذي تشغله المركبات النحوية في حالات الرفع والنصب والجرّ...وقد بلور النحاة بعد الكتاب ذلك المنوال النحويّ، وبينوا بصورة تكاد تكون موحدة مفهومًا ثابتًا للمعنى النحوي على أساس معاني الاسم الإعرابية، أي الفاعلية والمفعولية والإضافة" (ندوة قسم اللغة العربية، 1992: 24-27)، "فمنذ البدء يضع سيبويه مقاييس نعتمدها في تقسيم الكلام، منطلقين فيها من المعنى، وفي هذا التقسيم يتضح لنا أن سيبويه كان على وعي تام بالفرق بين المعنى النحوي المرتبط بوظيفة الكلمة في التركيب، أو المرتبط بالمستوى النحويّ والصرفي، والمعنى المرتبط بقدرة المتكلم على التبليغ وبعملية التواصل بين المتكلمين...لقد كان سيبويه مدركًا وجود مستويين في اللغة: مستوى النظام النحوي القائم على تجريد الوظائف اللغوية، وتحديد العلاقة بينها دون تدخل من المتكلم، ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج عن قواعد النظام النحويّ ويتجاوزها. وكان مدركًا أن المعنى في المستوى الأول قد يختلف عنه في المستوى الثاني" (النجار، 1993: 147).

وبتتبع استخدام مصطلح المعنى النحوي في مصنفات العلماء يمكن القول بأنها ظلت خالية منه كمصطلح حتى جاء الإمام عبد القاهر الجرجاني– رحمه الله- فاستخدم مصطلح (المعاني النحوية)، حيث نراه منتثرًا في مؤلفيه (دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة)، وجعله في الفاعلية والمفعولية والإضافة، كما أنه جعل مدار النظم على توخي معاني النحو، إذ يقول: "فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأً، إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أُصيب موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأُزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وُصِفَ بصحة نظم أو فساده، أو وُصِفَ بمزيّة وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزيّة، وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه وجدته يدخل في أصل من أصوله، ومتصل بباب من أبوابه" (الجرجاني، 1984: 124- 123).

وأود هنا أن أنبه على أنه "من الممكن أن يوجد المعنى المعجمي دون المعنى النحوي، كما في الكلمات المفردة، وكذلك أن يوجد المعنى النحوي دون المعجمي، كما في الجمل التي تركب من كلمات عديمة المعنى، مثل: «القرعب شرب البنع»، بل يمكن ألا يوجد للجملة معنى مع كون مفرداتها ذوات معان، وذلك إذا كانت معاني الكلمات في الجملة غير مترابطة، مثل: «الأفكار عديمة اللون تنام غاضبة»" (عمر، 1998: 14).

ثالثًا: المعنى الدلالي: ويطلق عليه أيضًا المعنى الاجتماعي كما وسمه الدكتور تمام حسان-رحمه الله-، وهو أشمل من سابقيه ويتصل بهما، وينبني على فكرة المقام والمقال.

يقول الدكتور تمام حسان (1994: 10)- رحمه الله-: "وأما المعنى الاجتماعي الدلالي فينبني على فكرة المقام الذي يجرى فيه الكلام، ويتوقف فهمه عليه، ولا يستغنى عن التحليل اللغوي للمقال، أي الجملة المنطوقة أو المكتوبة" و"استخراج المعنى من المقال فحسب لابد أن يشتمل على إغفال معيب لأهم عنصر من عناصر المعنى، وهو (المقام)، أو للظرف الذي حدث فيه المقال"(حسَّان، 1994: 20)، "وهو أشمل من سابقيه، ويتصل بهما عن طريق المكامنة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما، وبالمقام معبرًا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية" (حسَّان، 1994: 29، 28).

ومن خلال كلامه –رحمه الله تعالى- يتضح أن المقال عنصر واحد "من عناصر الدلالة، لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهومًا في إطار الثقافة الاجتماعية، أو بعبارة أخرى ثقافية المجتمع" (حسَّان، 1994: 28).

لذلك فإن "البلاغيين العرب كانوا متقدمين ألف سنة تقريبًا عن زمانهم؛ لأنهم اعترفوا بفكرتي المقام والمقال، وذلك باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى، وهذا يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة مغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة" (حسان، 1994: 337).

ومن ثم يتضح لنا أن البلاغة العربية قدمت لدراسة المعنى الدلالي "فكرتين تعتبران اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي: وأولى هاتين الفكرتين فكرة «المقال»Speech event، والثانية فكرة «المقام» Context of situation، وأنبل من ذلك أن علماء البلاغة ربطوا بين هاتين الفكرتين بعبارتين شهيرتين أصبحتا شعارًا يهتف به كل ناظر في المعنى: العبارة الأولى «لكل مقام مقال»، والعبارة الثانية «لكل كلمة مع صاحبتها مقام»...فهاتان العبارتان مما خلفه البلاغيون في تراثهم الثمين تعتبران من نتائج المغامرات الفكرية في دراسة اللغة في الغرب المعاصر" (حسَّان، 1994: 20).

أما عن الوصول إليه؛ فيقول الدكتور تمام حسَّان–رحمه الله- (1994: 41): "وحاصل جمع «المعنى الوظيفي» التحليلي و«المعنى المعجمي» الذي للكلمات لا يساوي أكثر من «معنى المقال» أو «المعنى اللفظي» للسياق أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون، ولا يزال السياق حتى بعد الوصول إلى هذا المعنى اللفظي بحاجة إلى «معنى المقام» أي المعنى الاجتماعي الذي يضم القرائن الحالية إلى ما في السياق من قرائن مقالية، وبهذا يتم الوصول إلى «المعنى الدلالي»".

ولو رجعنا إلى سيبويه لوجدناه-رحمه الله- قد اعتنى بالمعنى الدلالي للأسلوب عناية واضحة، مدركًا العلاقة الوثيقة بين اللفظ والمعنى، ويبدو هذا واضحًا في (هذا باب اللفظ للمعاني)، حيث يقول: "اعلم أنَّ في كلامهم اختلافَ اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاقَ اللفظينِ واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ هو نحو: «جلسَ وذهبَ»، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، نحو: «ذهبَ وانطلقَ»، واتفاقَ اللفظينِ والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدتُ إذا أردت وجدان الضَّالَّة، وأشباه هذا كثير" (سيبويه، 2009، 24/1).

ولا شك في أنه يقصد بالمعنى هنا (المعنى الدلالي)، وفي هذا دلالة على وعيه- رحمه الله- بأن "اللغة ليست ظاهرًا سطحيًّا، وإنما قد يتوحد فيها الظاهر على تعدد المعنى" (الموسى، 1987: 85).

وقد أكد كثير من اللغويين العرب قديمًا وحديثًا هذا المعنى؛ فعند القدماء نجد هذا واضحًا في تعليق ابن جني – رحمه الله- (1952، 246/1، 245) على قول الشاعر:

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا- أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ!

(البيت من الطويل، وهو لهذلول بن كعب العنبريّ في: المرزوقي، 2003: 696، وبلا نسبة في: ابن جني، 1952، 245/1، والبغدادي، 1989، 430/8).

حيث يقول: "لكنه لما حكى الحال، فقال: (وصكت وجهها) عُلِمَ بذلك قوة إنكارها، وتعاظُم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين".

ضرورة فهم المعنى:

وممَّا تقدم عرضه يتضح لنا ضرورة فهم المعنى؛ لذلك أدرك العلماء ضرورة فهمه فهمًا صحيحًا للوصول إلى المغزى من النص؛ لذا اشترطوا على المعرب أمورًا منها معرفة المعنى (ينظر: العيساوي، 2007: 237).

يقول ابن هشام (1987، 528/2): "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا، ولا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه".

ويقول الزركشي (2004، 212/1) في بيان شروط المعرب لكتاب الله: "ويجب عليه، الناظر في كتاب الله، مراعاة أمور: أحدها: وهو أول واجب عليه، أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركبًا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى".

وواضح هنا أنه- رحمه الله- يقصد بالمعنى المعنى المعجمي والمعنى الدلالي.

ليس ذلك فحسب، بل جعلوا فهمه واجبًا على كل منتسب إلى علم متعلق منه بسبب.

يقول الغرناطي (1999، 499/1) نقلًا عن ابن فارس: "اعلم، علمك الله وأعانك عليه، وصرف عنك السوء، وأعاذك منه، أن العرفان بكلام العرب، والوقوف على مبادئ كلامهم، ومعاني ألفاظهم واجب على كل منتسب إلى علم، متعلق منه بسبب، وإن أحق الناس بذلك من كان نظره في الحلال والحرام، وفتياه في أحكام شرائع الإسلام".

ويقول الإمام الشاطبي (1997، 53/5): "الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم العربية حق الفهم؛ لأنهما سيان في النمط، ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئًا في فهم العربية، فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطًا فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإذا انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم".

المطلب الثاني: مفهوم الإعراب، وأهميته:

ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة (ينظر: يوهان فك، 1951: 33، والسامرائي، 2000، 21/1)؛ لذا تعد ظاهرة الإعراب من أهم خصائص اللغة العربية، بل هي من أبرز سماتها (ينظر: يوهان فك، 1951: 3)، ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا هذا واضحًا في حديثه عن المواقع الإعرابية للكلمة، وعلامات الإعراب، وتعليله ذلك، حيث يقول-رحمه الله-: "إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخل ضرْبٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها أحْدَث ذلك فيه العوامل التي لكل عامل فيها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب" (سيبويه، 2009، 13/1).

معنى الإعراب لغةً واصطلاحًا:

معناه في اللغة:

يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة، يقال: أعرب الرجل، بمعنى: أفصح القول والكلام (ينظر: الفاهيدي، 1981، 128/2).

يقول ابن منظور(2009، (ع ر ب)): "إن الإعراب والتعريب معناهما واحد، ؛ وهو: الإبانة. يقال: أَعْرَبَ عنه لسانُه، وعرَب؛ أي: أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل: بيَّن عنه. وقال: إنما سمِّي الإعراب إعرابًا؛ لِتَبْيِينه وإيضاحه. وقال: أعرب بحجته؛ أي: أفصح بها، ولم يتق أحدًا"

ويقول الفيروزآبادي (1991، (ع ر ب)): "الإعراب: الإبانة، والإفصاح عن الشيء... والإعراب ألا يلحن في الكلام.

وذكر الزجاجي (1979: 91) أن "الإعراب أصله البيان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه"

وقال ابن هشام (1984: 23): "للإعراب معنيان: لغوي واصطلاحي. فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه"

وقال السامرائي (2000، 21/1): "ومعنى الإعراب لغة: الإبانة عما في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب)، ومعنى أعرب: أبانَ. يقال: أعرب الرجل عن حاجته، أي أبان عنها".

ومن معانيه أيضًا: التحسين، والتكلُّم من غير لحن، والإجادة، وغير ذلك من المعاني اللغوية التي تدور في فلك الإبانة والظهور والإفصاح (الأنباري، 1995: 19- 18).

وسميت الجمعة بالعروبة، وذلك لبيان أمرها وظهور فضلها على بقية أيام الأسبوع، ويقال: عربت الفرس، إذا أزالت ما علا حافرها من أتربة وحصى وغير ذلك؛ حتى ينجلي أمره وتبين حقيقته (ينظر: ابن جني، 1952، 36/1).

ومما سبق يتضح لنا أن معنى الإعراب لغةً يدور حول الإبانة والإفصاح، ومما يدل على ذلك قول النبي-ﷺ-: "والثيب تعرب عن نفسها" (سنن ابن ماجه: 72/3، كتاب النكاح، حديث رقم (1872)؛ ومسند الإمام أحمد: 474/3).

ومن النظم قول الكميت الأسدي من الطويل (ديوانه: 18):

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آل حاميم آيةً تأوَّلَهَا منَّا تَقِيٌّ ومعرِبُ

يقول الأزهري (2001، (ع ر ب)): "ومعربُ: أي مفصح بالحق لا يتوقاهم".

معنى الإعراب في الاصطلاح:

تعددت تعريفات العلماء للإعراب، ويمكن تقسيم هذه التعريفات على ضربين:

الضرب الأول: ركز أصحابه على الجانب المعنوي، وهم كُثُر، ومنهم:

- ابن فارس (1963: 77)، حيث عرَّفه بأنه: "هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد".
- ابن جني، (1952، 35/1) فهو معناه عنده: "الإبابة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك سمعت: «أكرَم سعيد أباه»، و«شكر سعيدًا أبوه»؛ علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا (نوعًا) واحدًا لاستُبْهِمَ أحدهما من صاحبه".
- الزمخشري، (1993: 44) حيث عرَّفه بقوله: "الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل"، "وإنما أتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب؛ ليدل على ذلك المعنى"(ابن يعيش، 2001، 84/1).
- ابن الحاجب، (الرضي، 1996، 56/1) حيث حدَّه بأنه: "ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه".
- الزركشي، (1980، 302/1) حيث عرَّفه بأنه: "يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني، ويقف على أغراض المتكلمين".

الضرب الآخر: ركز أصحابه على الجانب اللفظي، ومنهم:

ابن مالك-رحمه الله- (1967: 7) حيث يقول في تعريفه: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف".

وقد فطن بعض العلماء إلى هذا فجعل له حدَّين؛ أحدهما لفظي، والآخر معنوي يتمثل في تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، كشهاب الدين الأبذي (ينظر: د.ت: 47، 46).

أما مجمع اللغة العربية؛ فعرَّفه بأنه: "تغييرٌ يلحق أواخر الكلمات العربية، من رفع، ونصب، وجرٍّ، وجزم، على ما هو مبين في قواعد النحو" (أنيس وآخرون، 1392هـ، (عرب)).

لذا نجد النحاة قد اختلفوا في ماهية الإعراب إلى مذهبين:

أحدهما: يرى أن الإعرابَ أمرٌ معنوي يتمثل في اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه. وممن مال إلى هذا الرأي وقال به من المُحْدَثِينَ الدكتور فاضل السامرائي، حيث يرى أن الإعراب ليس أمرًا لفظيًّا بقدر ما هو أمر معنوي؛ لأن الإعراب إبانة عن المعنى (ينظر: السامرائي، 2000، 259/2).

والآخر: يرى أن الإعرابَ أمرٌ لفظي يتمثل في الحركات نفسها، وهو مذهب سيبويه ومن لفَّ لفَّه، كابن مالك (2001، 34/1)، حيث يرى أن "الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما".

وممن مال إلى هذا الرأي من المحدثين الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف-رحمه الله-، فهو يرى أن الإعراب قرينة لفظية محضة من مجموعة القرائن في الجملة (ينظر: عبد اللطيف، 1973: 162).

ومن ثم يتضح لنا أن معنى الإعراب يدور حول الإفصاح والإيضاح والبيان؛ لذا ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالإعراب عند النحاة؛ "لأن بالإعراب نفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم"(ابن فارس، 2002، 300/4 (ع ر ب)).

وقد نبه الزجاجي-رحمه الله- (1979: 91) على ذلك بقوله: "...ثم أن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها سموها إعرابًا أي بيانًا، وكأن البيان بها يكون كما يسمَّى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاورًا له...والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعرابًا كما أنه ليس كل الكلام معربًا".

هذا عن معنى الإعراب أما سبب تسميته بهذا؛ فقد بيَّنها الأنباري (1995: 32، 31) بقوله: "أما الإعراب؛ ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون سُمِّي بذلك؛ لأنه يبين المعاني. مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بيَّنها، ومنه قوله-ﷺ-: (الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها)، أي تبين وتوضح...فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابًا.

والوجه الثاني: أن يكون سمِّي إعرابًا؛ لأنه تغيُّرٌ يلحق أواخر الكَلِم، من قولهم: «عَرِبت معدة الفصيل»، إذا تغيرت؛ فإن قيل: (العَرَبُ) في قولهم: «عربت معدة الفصيل» معناه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذًا منه؟

قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي أزلت عَرَبه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: «أعجمت الكتاب»، إذا أزلت عجمته، و «أشْكَيَت الرجل»، إذا أزلت شكايته...وهذه الهمزة تسمَّى همزة السلب.

والوجه الثالث: أن يكون سمِّي إعرابًا؛ لأن المعْرِبَ للكلام كأنه يتحبَّب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: «امرأة عَرُوب» إذا كانت متحببة إلى زوجها...فلما كان المعرِبُ للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه؛ سُمِّي إعرابًا".

أهمية الإعراب:

لعل من أبرز النصوص التي وضحت أهمية الإعراب ما قاله عبد القاهر الجرجاني- رحمه الله-(1984: 23) إذ يقول: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرِج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا مَنْ ينكر حسه، وإلا مَنْ غالط في الحقائق نفسه"، ولعل ذلك هو المحك الرئيس الذي جعله يسبق أترابه وأقرانه في القول بنظرية النظم.

ومن ثم يتضح لنا أن الإعراب يعد عنصرًا مهمًّا في فهم التراكيب اللغوية، واستخراج المعاني منها، فلو أن "قائلًا قال: «هذا قاتلٌ أخي» بالتنوين، وقال آخر: «هذا قاتلُ أخي» بالإضافة؛ يدل التنوين على أنه لم يقتله، ويدل حذفُ التنوين على أنه قد قتله" (ابن قتيبة الدينوري، د.ت: 14).

وهذا ما أكَّدَه ابن فارس (1963: 143) بقوله: "فأما الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: «ما أحسن زيد» غير معرب، أو «ضرب عمر زيد» غير معرب؛ لم يُوقَفْ على مراده".

وأكَّده الأشموني (1998، 197/1) في قوله: "النصب في نحو ذنوب ماءً، وحب عسلًا، أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك".

وقد أكد الزمخشري (1993: 31- 30) أهميته وحاجة جميع الفنون إليه بقوله: بأنهم" لا يجدون عِلْمًا من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعِلْمَيْ تفسيرها وأخْبارها إلا وافتقارُهُ إلى العربية بيّنٌ لا يُدْفَع، ومكشوفٌ لا يَتَقنع، ويَرَونَ الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرَّاءِ، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتَّشَبُّث بأهداب فَسْرِهم وتأويلهم...

هذا، وإن الإعراب أجْدَى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنةُ عديدُ الحصى، ومَنْ لم يتَّقِ اللهَ في تنزيلهِ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب، فقد ركبَ عمياءَ، وخَبَطَ خَبْطَ عشواء، وقال ما هو تَقَوُّلٌ وافتراءٌ وهراء، وكلامُ اللهِ منه براء. وهو المِرقاةُ المنصوبةُ إلى علم البيان، والمطَّلع على نُكَتِ نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة معادنه، فالصادُّ عنه كالسَّادّ لِطُرقِ الخير كيلا تُسْلَك، والمريدِ لموارده أنْ تُعَافَ وَتُتْرَك".

يقول الدكتور إبراهيم رفيدة (1990، 688/1): "ومما لا شك فيه أن النحو الوسيلة الأولى لإتقان تأويل القرآن وإظهار إعجازه، فبالإعراب يظهر المعنى وتُدرك نِكات البلاغة وخصائص الأسلوب".

ولأهميته أجمع العلماء قاطبة "على أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو؛ فيعرفَ به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به".

وعدَّه السيوطي-رحمه الله- (1974، 187/2) من العلوم التي يحتاج إليها الإنسان ليصبح قادرًا على تفسير كتاب الله عز وجل؛ "لأن المعنى يغير ويختلف باختلاف في الإعراب فلابد من معرفة وجوه الإعراب؛ لتحديد المعنى المراد من التركيب بناء على معرفة إعرابه، وقد سئل الحسن عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءاته، فقال للسائل: حسن فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيي بوجهها فيهلك فيها"، وهو يقصد بالعربية هنا: النحو.

كما يُعدَّ الإعراب من الأمور التي تساعد على حرية تنقل الكلمة وبناء الجملة العربية، ولهذا كانت تقال بأوجه متعددة، وإلى هذا أشار الزجاجي (1979: 69) بقوله: "...وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني".

فالمرونة التي تميزت بها اللغة العربية ترجع إلى الإعراب، ودوره في كشف المعاني، يقول عبد الكريم الرعيّض (1990: 77): "ويرجع الفضل في مرونة الجملة العربية وتنوعها إلى ميزة الإعراب التي تكفَّلت بإيضاح المعنى مهما تقلَّبت المفردات في الجملة وكيفما وقع التصرف فيها".

ويقول السامرائي (2000: 47): "إن الإعراب يعطي المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام، فيقدم ويؤخر من دون لبس إذ يبقى الكلام مفهومًا، وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية...وهذا يتضح في العربية فيما لا يتبين فيه إعراب، وليس ثمة قرينة تدل على المعنى الذي يقصد، فلا بد أن تسير على ترتيب معين لا تحيد عنه، وذلك نحو: «ضرب موسى عيسى» فلابد أن تقدم الفاعل على المفعول وإلا التبس الكلام".

المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى والإعراب.

لو رجعنا إلى الخطوة الأولى في وضع النحو العربي نجدها مرتبطة بخطأ في الإعراب، حيث تروي لنا المصادر فيما يُروى عن سبب وضع النحو، أن ابنة أبي الأسود الدؤلي "قالت له –ذات يوم-: يا بِهْ، ما أشدُّ الحرِّ، فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بُنَيَّة...فقالت له: لم أسألك عن هذا، وإنما تعجبتُ من شدة الحر. فقال لها: قولي –إذن- ما أشدَّ الحرَّا، ثم قال: إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا، وهمَّ أن يضع كتابًا يجمع فيه أصول العربية..." (الزجاجي، 1979: 89).

فالنحاة الأوائل فطنوا إلى حقيقة ارتباط النحو بالمعنى أكثر من ارتباطه بضبط المبنى، ونبهوا على ذلك، وقالوا بوجوب عدم إغفال المعنى عند الإعراب، وعدم الوقوف عند ظاهر المعنى؛ فابن جني (1952، 284/1، 283)- رحمه الله- عقد بابًا في خصائصه عَنْوَنَهُ بـ (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، ذكر فيه: "فإذا مرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدر الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى؛ تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"، وهذا هو ديدن كثير من العلماء، كما رأينا فيما سبق ذكره من نصوص.

وهنا يُولَدُ سؤالٌ مهمٌّ، وهو: هل معنى هذا أن الإعراب يدل على المعنى؟

والباحث عن إجابة لهذا السؤال يجد أن العلماء لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: يرى أن حركات الإعراب تدل على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء، وعليه جلُّ العلماء.

يقول ابن فارس اللغوي-رحمه الله تعالى- (1963: 190): "فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلًا لو قال: «ما أحسن زيد»، أو «ضرب عمرو زيد» غير معرب، لم يوقف على مراده. قال: «ما أحسن زيدًا»، أو «ما أحسنَ زيدٌ»، أو «ما أحسنُ زيدٍ؟» أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني".

وهذه "نظرة سليمة؛ فإن الجملة التالية، إذا كانت غفلًا من الإعراب، احتملت معاني عدة، فإن أعربت نصت على معنى واحد: «أكرم الناسُ محمدًا»، «أكرم الناسَ محمدٌ»، «أكرم الناسِ محمدٌ»، «أكرِمِ الناسَ محمدُ!»"(عبد التواب، 1999: 272).

ومن ثم يتضح لنا أن هناك علاقةً وطيدةً، وصلةً وثيقةً بين النحو والمعنى؛ فهما وجهان لعملة واحدة، إذا غاب أحدهما دلنا عليه الآخر، فلا نستطيع معرفة المعنى المراد إلا بمعرفة الإعراب، ولا نستطيع معرفة الإعراب الصحيح إلا بمعرفة المعنى المقصود.

المذهب الثاني: يرى أن حركات الإعراب لا تدل على المعاني، وعليه أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب (ت: 206هـ)، وتبعه في ذلك الدكتور إبراهيم أنيس(1999: 371)، وفؤاد ترزي (1969: 188- 187).

حيث يرى قطرب أن هذه الحركات إنما جيء بها للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام؛ فيقول: "وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا؛ لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك؛ جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان" (الزجاجي، 1979: 70).

ورأيه مردود؛ لأنه "لو كان كما زعم؛ لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا، إنما هو الحركة تعاقب سكونًا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم" (الزجاجي، 1979: 70).

أما الدكتور إبراهيم أنيس (1966: 142)؛ فيقول: "يظهر- والله أعلم- أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام، شعرًا أو نثرًا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله، بما يسمَّى السكون. كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة شعرية".

وقال أيضًا في موضع آخر(1966: 158): "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض".

ولعل "أهم فرق بين رموز الأسماء اللاتينية، وبين حركاتنا الإعرابية، أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقًا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها، كما يحدث غالبًا للحركات الإعرابية في لغتنا، مما يجعلنا نرجح أن حركاتنا الإعرابية ليست رموزًا لغوية تشير إلى الفاعلية أو المفعولية، أو غير ذلك" (أنيس، 1966: 207- 206).

وقد انبرى مجموعة من علماء اللغة للرد عليه وإدحاض مذهبه، منهم الدكتور مهدي المخزومي (1958، 249-256)، والدكتور إبراهيم السامرائي(1983: 122، 121)، والدكتور صبحي الصالح (1970: 126)، والدكتور رمضان عبد التواب (1999: 382-392).

يقول الدكتور مهدي المخزومي (1958: 251) ردًّا عليه ومفندًا لمذهبه: "فإذا لم تكن الحركات أعلامًا لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تَعْدُ أن تكون حركات يحتج إليها في الكثير من الأحيان؛ لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على: (خالد) في لغة من ينتظر (وهي لغة أزد السراة)؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟...وعليه، فإن القول بأن الحركات، إنما هي سدّ للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلامًا للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق".

وممن نقد هذا المذهب أيضًا الدكتور علي عبد الواحد وافي(1956: 208)، حيث يقول متعجبًا: "وإذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطئوا جميعًا على اختلاق الإعراب، فإنه لا يمكن أن نتصور أنه تواطأ معهم عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألا يذكر أحد منهم شيئًا ما عن هذا الاختراع العجيب، ولا يعقل أن يقبل معاصروهم هذه القواعد على أنها ممثلة لقواعد لغتهم، ويحتذوها في كتاباتهم، اللهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم، وأنسوهم معارفهم عن لغتهم وتاريخها، فجعلوهم يعتقدون أن ما جاءوا به من الإفك ممثل لفصيح هذه اللغة".

ومن ثم يتضح لنا أن "كون الإعراب علمًا على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البيّن؛ إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الالتزام" (السامرائي، 2000، 24/1).

وفذلكة القول إن الإعراب "وثيق الصلة بالمعنى من وجهين:

الأول: هذه القراءات المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم، وكان لكل منها توجيه في معاني الآيات التي قرئت بها.

الثاني: وجود أساليب لا يتضح معناها إلا بالإعراب، مثل: أعان الصديق صديقه، واستشار الرئيس مرؤوسه، وأنقذ الوالد الولد، وهكذا من كل جملة فعلية بُنِيَتْ على فعل متعدٍّ يصح أن يباشره الفاعل والمفعول ولا

سبيل إلى التفرقة بينهما إلا بالإعراب ما لم تكن ثمة قرينة لفظية أو عقلية تدل على أن هذا وقع الفعل منه، وذاك وقع الفعل عليه" (أبو عبدالله، 1982: 25).

وقد أدرك النحويون هذه العلاقة، وتناولوها في مصنفاتهم، فيرى ثعلب أن "الإعراب لا يفسد المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب" (الزبيدي، 1984: 131).

ويقول أبو البقاء العكبري (1992: 25): "الإعراب دخل الكلام؛ ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، ونحو ذلك".

ومن ثم يتضح لنا أن هناك علاقة وطيدة، وصلة وثيقة بين الإعراب والمعنى؛ فهما وجهان لعملة واحدة، إذا غاب أحدهما دلنا عليه الآخر، فلا نستطيع معرفة المعنى المراد إلا بمعرفة الإعراب، ولا نستطيع معرفة الإعراب الصحيح إلا بمعرفة المعنى المقصود.

ومما سبق عرضه نستطيع الوقوف على العلاقة الحميمة التي تربط المعنى بالإعراب، فهي من التلاحم بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

المبحث الثاني: مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعدد الأوجه النحوية:

كشف المبحث الأول من هذا البحث عن المعنى وأنواعه، وتبيَّنَ لنا أن من أنواعه المعنى المعجمي، ولا ينكر أحدٌ أن كثيرًا من مفردات العربية ذات دلالات معجمية متعددة، مما يؤثر في وظيفتها النحوية، فلكل معنى منها وجه إعرابي يوافقه ويرافقه، وهذا الوجه الإعرابي يستدعيه المعنى الذي يرتبط به، مما ينعكس بدوره على تعدد الأوجه الإعرابية.

إن أردنا تحليل النصوص تحليلًا صحيحًا لا بد من أن نجعل المعنى الاعتبارَ الأولَ في ذلك، ثم أصول وقواعد النحو التي وضعها العلماء، فـ "النحوي الذي يُخرِّج وجهًا من وجوه الإعراب غير مراعٍ إصابة المعنى المقصود هو نحوي لم يفهم صنعته، ولم يتمثل الغاية من علمه" (المخزومي، 1986: 60).

وفيما يلي نماذج من المسائل النحوية التي يبدو فيها واضحًا أثر المعنى في تعدد الأوجه الإعرابية، وهذه النماذج هي:

1- احتمال نصب ما بعد (بَلْه) وجره

وذلك في (بَلْه ما أطْلَعْتُهم عليه) من قوله-ﷺ-: "يقول الله تعالى: أَعْدَدْتُ لعبادي الصالحينَ ما لا عَيْنٌ رأتْ، ولا أُذُنٌ سمعت، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ، بَلْه ما أطْلَعْتُهم عليه" (الزمخشري، د. ت، 127/1).

يقول الزمخشري- رحمه الله-(د.ت، 127/1): "بَلْه: من أسماء الأفعال؛ كرُوَيْد، ومَهْ، وَصَهْ، يقال: بَلْه زيدًا؛ بمعنى دعه واتركه.

وقد يوضع موضع المصدر، فيقال: بله زيدٍ، كأنه قيل: تَرْك زيدٍ، ويقلب في هذا الوجه، فيقال: بَله زيدٍ؛ لأن حال الإعراب مظنة التصرف.

وما أطلعتكم عليه: يصلح أن يكون منصوبَ المحلِّ ومجروره على مقتضى اللغتين".

أسماء الأفعال هي: "ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها" (ابن عقيل، 1980، 302/3)"غير متصرفة بتصرفها ولا بتصرف الأسماء" ابن مالك (1967: 210).

وقد اختلف النحاة حولها من حيث:

- **أولًا: نوعها**، ولهم في نوعها أربعة أقوال:
  - **الأول**: هي أسماء؛ لدخول التنوين عليها من غير ضرورة، وهو مذهب البصريين (ينظر: سيبويه، 1988، 158/2، والمبرد، 1994، 202/3، والأشموني، 2001، 195/3).
  - **الثاني**: هي أفعال؛ للزومها الإسناد، وهو مذهب الكوفيين(ينظر: الأشموني، 2001، 195/3، والأزهري، 2000، 195/2).
  - **الثالث:** هي قسم مستقل يسمى: خالفة، ونُسب لابن صابر (ينظر: الأشموني، 2001، 196/3، والسيوطي، 1988، 121/5، وأبو حيان، 1998، 2289/5).
  - **الرابع:** قيل: ما سبق استعماله في ظرفية، أو مصدرية باق على اسميته، وما عداه فعل (ينظر: ابن طولون، 2002، 157/2).
- **ثانيًا: مدلولها**، حيث اختلف الذين قالوا: إنها أسماء أفعال في مدلولها إلى ثلاثة أقوال: (ينظر: أبو حيان، 1998، 2289/5).
  - **الأول**: هي ألفاظ أفعال لا أحداث، ولا أزمان، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان.
  - **الثاني**: هي تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان.
  - **الثالث:** هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر، فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة.

"قال بالأول جمهور البصريين، وبالثاني صاحب البسيط، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة، وبالثالث جماعة من البصريين" (الأزهري، 2000، 281/1).

- **ثالثًا: إعرابها**، حيث أدى الاختلاف في مدلولها إلى الاختلاف في إعرابها، فللنحاة في إعرابها ثلاثة أقوال: (ينظر: الأزهري، 2000، 281/1، والمرادي، 2008، 1159/4).
  - **الأول**: وعلى القول: إنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأسماء لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور (ينظر: ابن مالك، 1967: 210).
  - **الثاني**: على القول: إنها أسماء لمعاني الأفعال، موضعها رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، كما أغنى في «أقائمٌ الزيدان»، وهو مذهب بعض النحويين.
  - **الثالث**: على القول: إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها؛ لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني وطائفة، ونُقِلَ عن سيبويه والفارسي القولان.

والصحيح "أن كلًّا منها اسم لفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب" (الأزهري، 2000، 281/1).

ومن أسماء الأفعال المنقولة من مصدر لم يستعمل فعله (بَلْهَ)، نحو: «بَلْهَ زيدًا»، بمعنى: (دعْ)، فإن (بَلْهَ) في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـ (دَعْ) (ينظر: ابن طولون، 2002، 161/2).

يقول خالد الأزهري (2000، 288/1): "والنوع الثاني المهمل فعله، نحو قولهم: بله زيدًا، أي: دعه، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل، وذلك الفعل المهمل مرادف لـ (دع)، و(دع) لا مصدر له من لفظه، وإنما له مصدر من معناه، وهو (الترك)".

وذكروا فيها البناء على الفتح والكسر، يقال: (بَلْهَ)، و(بَلْهِ)، وهي ليست مشتقة. وزعم العبدي: أنها مشتقة من لفظ (البَلَهَ) (ينظر: أبو حيان، 1998، 2296/5، 2295).

ورُوِيَ فيه "القلب إذا كان مصدرًا، تقول: «بَهْلَ زيدٍ». وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فتح الهاء واللام، فتقول: (بَهَلَ). وحكى أبو زيد أن مِن العرب مَن يدخل عليه (مِنْ)، فيقول: «إنَّ فلانًا لا يطيق أن يحمل الفِهْر، فمِنْ بَلْهَ أن يأتي بالصخرة»، يريد: فكيف يطيق أن يحمل الصخرة.

وأجاز قطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى (كيف)، تقول: «بَلْهَ زيد»، أي: كيف زيد" (أبو حيان، 1998، 2295/5؛ وينظر: الرضي، 1982، 93/3، 94).

و"(بله) المرادفة لـ (كيف) تشاركها في البناء وعدم التنوين، يقال: «بله زيدٌ»، برفع (زيد) على الابتداء، و(بله) خبر مقدم، أي: كيف زيد" (الأزهري، 2000، 289/1، 288).

وذكرها "أبو الحسن في حروف الجر في الاستثناء، نحو: «قام القوم بَلْهَ زيد». وزعم الدينوري: أنها من أدوات الاستثناء، تقول: «قام القوم بله زيدًا»، كأنك قلت: إلا زيدًا" (أبو حيان، 1998، 2296/5، 2295).

وذهب "بعض الكوفيين إلى أن (بله) بمعنى (غير)؛ فمعنى: بله الأكف: غير الأكف" (المرادي، 1976، 1167/4).

ومن ثم يتضح لنا أن العلماء ذكروا لـ (بله) خمسة معانٍ:

الأول: أن تكون مصدرًا.

الثاني: أن تكون اسم فعل.

الثالث: أن تكون اسمًا بمعنى: كيف، وعليه قطرب وأبو الحسن.

الرابع: أن تكون حرفًا بمعنى: إلا، وعليه الدينوري.

الخامس: أن تكون بمعنى: غير، وعليه بعض الكوفيين.

ويثبت "لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال؛ فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، كـ (صه) بمعنى: اسكت، و(مهْ) بمعنى: اكفف، و(هيهاتَ زيدٌ)، بمعنى: بَعُدَ زيدٌ؛ ففي (صه)، و(مه) ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد مرفوع بهيهات كما ارتفع ببعد. وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك" (ابن عقيل، 1980، 305/3، 304).

فما ناب منها عن لازم اقتصر على رفع فاعل، وحكمه في استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه، وما ناب منها عن متعدٍّ نصب.

"وإن استعمل بمعنى أفعالٍ متعددة، اختلفت أحواله، كـ «حَيَّهَل الثريد»، بمعنى: (ائت)، و«حيَّهَلْ على الخير» بمعنى: (أقبل)"(ابن طولون، 2002، 162/2)، "وقالوا: إذا ذُكِرَ الصالحون فَحَيَّهَل بعمر، أي: أسرعوا بذكره" (ابن هشام، 1979، 87/4).

لذلك نجد أن (بله) تعمل فيما بعدها النصب والخفض؛ النصب على أنها اسم فعل، والخفض على أنها مصدر.

يقول سيبويه-رحمه الله تعالى- (1988، 232/4): "«بَلْهَ زيدًا»، أي: (دعْ زيدًا)، أو تكون مصدرًا فتضاف، فتقول: «بله زيدٍ»، أي: (تَرْكُ زيدٍ)، وهو مضاف للمفعول".

وقد أشار ابن مالك- رحمه الله تعالى- إلى ذلك في ألفتيه بقوله:

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يقول ابن عقيل- رحمه الله تعالى- (1980، 303/3، 302): "من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف، وما هو مجرور بحرف، ... ومنها ما يستعمل مصدرًا واسم فعل، كـ (رويد)، و(بلْه).

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: «رُوَيْدَ زيدٍ»، أي: (إرْوِدَادَ زيدٍ)، أي: (إمهاله)، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بَلْهَ زيدٍ»، أي: (تركه).

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ، نحو: «رُوَيْدَ زيدًا»، أي: (أَمْهِلْ زيدًا)، و«بَلْهَ عمرًا» أي: (اتركه)".

فـ "(بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستر وجوبًا، تقديره: أنت" (الفوزان، د.ت، 308/2).

يقول الأزهري-رحمه الله تعالى- (2000، 288/1): "يقال: «بَلْهَ زيدٍ» بالإضافة، كما يقال (تَرْكُ زيدٍ)، بالإضافة إلى المفعول...ثم قيل: بعد أن نقلوه وسموا به فعله: «بلْهَ زيدًا»، بنصب المفعول، وبناء (بَلْهَ) على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا؛ لأنه نائب عن فعل أمر، و(بله) هذا اسم فعل، والدليل على أنه اسم فعل كونه مبنيًّا، والدليل على بنائه كونه غير منون".

ومما جاء من النظم على استعمال (بله) اسم فعل ينصب المفعول، قول الشاعر:

تَمْشِي القُطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

(البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في: البغدادي، 1989، 231/6، 215، 214، وابن يعيش، (د.ت)، 49/4، وابن منظور، 2009، 478/13 (بله)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في: ابن فارس، 1963: 146).

حيث نصب الشاعر (الجِلَّةَ) بـ (بله) على أنها اسم فعل، ويجوز الجر بوصفها مصدرًا.

ومن "استعماله مصدرًا ما حكى الشيباني أبو عمرو: «وما بَلْهَكَ كذا»" (أبو حيان، 1998، 2296/5، 2295).

ومما روي على الوجهين قول الشاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هاماتُها بَلْهَ الأَكُفَّ كأنها لم تُخْلَقِ

(البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك الأنصاري في: ديوانه، 1966: 245، والبغدادي، 1989، 217، 214، 211، والشنقيطي، 1981، 187/3، والسيوطي، د.ت: 353، وابن منظور، 2009، (بله)؛ وبلا نسبة في: ابن هشام، 1979، 217/2، وأبو حيان الغرناطي، 1986: 500، والمرادي، 1983: 425، والأشموني، 1955، 215/1، والأزهري، 2000، 199/2، وابن يعيش، د.ت، 48/4، وابن هشام، 1987: 115، والسيوطي، 1998، 236/1).

ففي قوله (بله الأكف): يجوز نصب (الأكف) على أن (بله) اسم فعل، ويجوز جره على أن (بله) مصدر، كما يجوز رفعه على أن (بله) بمعنى: كيف.

وقد اختلف النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه إلى مذهبين:

أحدهما: مذهب الجمهور، وهو أنه لا يجوز تقديم معموله عليه، بخلاف الأصل؛ فلا يقال: «زيدًا بَلْهَ»، كما يقال: «زيدًا اترك»" (ينظر: ابن طولون، 2002، 162/2)؛ وذلك لأن "أسماء الأفعال قاصرة عما للأفعال من التصرف في نفسها؛ ولذا لا تعمل فيما قُدِّمَ عليها" (ابن مالك، 1982، 1387/4)

الآخر: مذهب الأخفش، وقد أجاز تقديم معموله عليه؛ إلحاقًا للفرع بأصله (ينظر: الأزهري، 2000، 291/1)، ونقله ابن الأنباري (1998، 228/1) عن الكوفيين.

وكما اختلف النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، اختلفوا كذلك في جواز عمله محذوفًا؛ فـ "مذهب المصنف جواز إعمال اسم الفعل مضمرًا، وقال في الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدمًا لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه. ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأوَّلوا كلام سيبويه" (المرادي، 1976، 1168/4).

ومن ثم يتضح لنا أن هذه الأوجه الإعرابية إنما بُنِيَت على تفسير الكلمة ودلالتها المعجمية، فكل معنى أوجب وجهًا إعرابيًّا خاصًّا به، فعندما فُسر (بله) على أنه اسم فعل، بمعنى دعه أو اتركه، أوجب ذلك المعنى نصب (ما

أطلعتكم عليه)، وذلك كما يقال: بَلْه زيدًا؛ بمعنى دعه واتركه، وعندما فُسِرَ على أنه مصدر بمعنى (تَرْك) أوجب ذلك جرَّ (ما أطلعتكم عليه)، وذلك كما يقال: بله زيدٍ، كأنه قيل: تَرْكَ زيدٍ.

ومن ثم وجدنا الزمخشري –رحمه الله تعالى- فطن إلى ذلك في توجيهه، فذكر أن (ما أطلعتكم عليه) يصلح أن يكون منصوبَ المحلِّ ومجروره على مقتضى اللغتين.

2- المضارع بعد (حتى) بين الرفع والنصب

وذلك في (حتى أدخل) في قول مالك بن أوس بن الحَدَثان، من حديث عمرﷺ (الزمخشري، د.ت، 342/3).

يقول الزمخشري (د.ت، 343/3): "(حتى أدخل)؛ يجوز رفعه ونصبه؛ يقال: سرتُ حتى أدخلُها، حكاية للحال الماضية، وحتى أدخلَها، بالنصب بإضمار أنْ".

ينصب المضارع بعد (حتى) بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا، وذلك بشرط أن يكون الفعل مستقبلًا، نحو: «سرتُ حتى أدخلَ المدينة»، وتكون (حتى) في هذه الحالة جارَّة، ومجرورها هو المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة والفعل المضارع، أي: «سرتُ حتى دخولِ المدينة»، وقد أُشتُرط في هذه الحالة الدلالة على المستقبل؛ لأن (أن) لا تنصب إلا المستقبل.

فإن كان الفعل بعدها حالًا، نحو: «أنا سائرٌ حتى أدخلُ المدينة»، أو مؤولًا بالحال، نحو: «كنتُ سرتُ حتى أدخلُ المدنية»، وجب رفع المضارع، وتكون (حتى) في هذه الحالة ابتدائية.

وقد أشار ابن مالك-رحمه الله تعالى- إلى ذلك بقوله:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أنْ ... حَتْم، كـ «جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»

وَتِلْوَ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلَا ... به ارْفَعَنَّ وانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

وذلك ما لم توجد قرينة صريحة تدل على زمان وقوع الفعل، فقد يتضمن الكلام قرينة تدل على أن الفعل مستقبلًا، نحو قولنا: «سأسيرُ حتى أدخلَ المدينة»، فالسين هنا تدل على وقوعه مستقبلًا؛ ومن ثم لا يجوز فيه ’لا النصب، وقد تكون القرينة دالَّة على الحال، نحو قولنا: «أنا سائرٌ حتى أدخلُ المدينة»، وقد تكون دالة على المؤول بالحال، نحو قولنا: «كنتُ سرتُ حتى أدخل المدينة»؛ ومن ثم لا يجوز فيه إلا الرفع.

ولو رجعنا إلى موطن الشاهد في هذه المسألة نجد أن الفعل المضارع (أدخل) قد سُبِقَ بـ (حتى)، والجملة لا توجد بها قرينة تدل على زمان وقوع الفعل؛ لذا الفعل في هذه الحالة يُعرب بحسب زمان وقوعه، فإن المتكلم قال هذا الكلام قبل أن يدخل كان الفعل مستقبلًا، ومن ثم يجب نصبه بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد حتى، وإن كان قاله في أثناء السير كان حالًا، وإن كان قاله بعد الدخول كان مؤولًا بالحال، وفي هاتين الحالتين يجب رفع المضارع.

ويمكن أين يقال: إن الحجة في جواز الرفع والنصب أن (حتى) لا تعمل في الماضي؛ فإذا كان الفعل ماضيًا بلفظ المضارع؛ جاز الوجهان (ينظر: أبو زرعة، 1982، 131/1).

وقد اختلف العلماء في رفع المضارع بعد (حتى)؛ فيرى الكوفيون أن (حتى) لا تأتي عاطفة، وحركة ما بعدها بتقدير عامل (ينظر: المرادي، 1983: 546)، وجمهور البصريين لا يرون عطف (حتى) للجمل، غير أن الأخفش يجيزه إذا كانت (حتى) سببية (ينظر: المرادي، 1983: 558).

ومثله قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾؛(البقرة: 214) "إذا ضممت لام (يقول)، وإذا فتحت، فـ(حتى) بمعنى (إلى أن)" (ابن الملقن، 2008، 383/18)

وقد "قرأ نافع ومجاهد وبعض أهل المدينة بالرفع، والباقون بالنصب" (الفراء، د.ت، 132/1)، وهو الأفصح والأصح (الأخفش، 1980، 127/1).

ومن ثم يتضح لنا أثر المعنى في تعدد الأوجه النحوية، فكل معنى استلزم وجهًا نحويًّا معينًا.

المطلب الثاني: الترجيح بين الأوجه النحوية:

تعبر الأوجه النحوية التي تذكر في كلمة معينة داخل تركيب معين عن المعاني المتعددة التي يدل عليها كل وجه من هذه الأوجه لذا؛ الأوجه الإعرابية ليست مجرد استكثار لا فائدة فيه، ولا طائلة منه؛ فجواز أكثر من وجه معناه أن لكل وجه منها دلالته الخاصة المرافقة والموافقة له لذا؛ نجد العلماء إذا ما تعددت الأوجه النحوية حكَّمَوا المعنى هنا ليكون المحك الرئيس والضابط المهم في الترجيح بين هذه الأوجه.

ومن المسائل التي رجح فيها الزمخشري وجهًا نحويًّا على الآخر بناء على المعنى ما يلي:

ما تجوز فيه الحالية والخبرية

وذلك في قوله-ﷺ-: (في الأُدَاف الدِّيَةُ كاملة) (الزمخشري، د.ت، 31/1).

والإشكال هنا في إعراب كلمة (كاملة)، حيث يجوز فيها الرفع على الخبرية، والنصب على الحالية.

يقول الزمخشري-رحمه الله-(د.ت، 32/1): "كاملة نصب على الحال، والعامل فيها ما في الظرف من معنى الفعل والظرف مستقر، ويجوز أن ترفع على أنها خبر، ويبقى الظرف لَغْوًا".

من التراكيب اللغوية التي يجوز فيها وجهان، إذا ذُكِرَ مع المبتدأ اسمٌ وظرف أو جار ومجرور، وكان كل واحد منهما صالحًا لأن يكون خبرًا للمبتدأ، بأن يحسن السكوت عليه، فإنه يجوز جعل كل واحد منها (الاسم، والظرف أو المجرور) حالًا والآخر خبرًا، وهذا التركيب له صورتان:

الصورة الأولى: أن يتقدم المبتدأ، ويذكر معه اسم وظرف أو جار ومجرور، وفي هذه الحالة لا خلاف بين العلماء في جعل كل واحد منهما حالًا والآخر خبرًا.

يقول السيوطي (1998، 241/2): "إذا ذُكِرَ مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرر، وكلهما صالحان للخبرية، بأن يحسن السكوت عليه؛ جاز جعل كل واحد منهما حالًا والآخر خبرًا، بلا خلاف".

ومن ثم يجوز في «عبد الله فيها قائم»: رفع قائم ونصبها؛ رفعها على الخبرية إذا جُعِلت مبنية على عبد الله، ونصبها على الحالية.

يقول سيبويه (1988، 90/2): "فإذا نصبت القائم فـ (فيها) قد حالت بين المبتدأ والقائم، واستغني بها فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيًّا عليه في عمل هذا زيد قائم، وإنما تجعل (فيها) إذا رفعت القائم مستقرًّا للقيام وموضعًا له".

الصورة الثانية: أن يتأخر المبتدأ ويتقدم عليه اسم وظرف أو جار ومجرور، كما ورد في الحديث الشريف موضوع المسألة، وفي هذه الحالة رجح بعض العلماء حالية الاسم، وخبرية الظرف أو الجار والمجرور.

يقول السيوطي (1998، 241/2): "إذا تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم؛ اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف، نحو: «فيها زيدٌ قائمًا»؛ لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة".

ومن ينعم النظر في نص الزمخشري السابق يرى أنه – رحمه الله تعالى- يرجح حالية الاسم وخبرية الجار والمجرور، وإن لم يصرح بهذا.

وإذا كرر الظرف، أو المجرور؛ جاز الوجهان أيضًا. وحكم برجحان حالية الاسم، تقدم الظرف أو تأخر؛ لنزول القرآن به. قال تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۖ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ (هود: 108)، (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ) (الحشر: 17)، وادعى

الكوفيون أن النصب لازم؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع، وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب، على أنه قرئ في الآيتين: خالدون وخالدين" (السيوطي، 1998، 241/2).

وهذا سهو من السيوطي إلا إذا كان يقصد بـ (خالدون) الرفع، وبـ (خالدين) النصب، وذلك لأن قراءة خالدون وخالدين في آية سورة هود، أما آية سورة الحشر؛ فقرأ الجمهور (خالدَيْنِ) حالًا، وقرأ عبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي علبة (خالدان)، فعلى هذا يجوز يكون خبر (أنَّ) والظرف ملغي، وإن كان أكد بقوله (فيها)، وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومع ذلك أهل الكوفة؛ لأنه إذا أكد عندهم لا يلغى، ويجوز أن يكون (في النار) خبرًا لـ (أنَّ)، و(خالدان) خبر ثانٍ (ينظر، أبو حيان، 1993، 248/8)، ولكن "إن كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعين خبرية الاسم، وحالية الظرف مطلقًا، تكرر أو لا، نحو: «فيك زيد راغبٌ»، و «زيد راغب فيك»، وأجاز الكوفيون نصب (راغب) وشبهه على الحال" (السيوطي، 1998، 241/2).

وإن اجتمع ظرفان: تام وناقص؛ "جاز الرفع والنصب في الاسم، سواء بدأت بالتام، نحو: إنَّ عبد الله في الدار بك واثقًا أو واثقٌ. أو بالناقص، نحو: إنَّ فيك عبد الله في الدار راغبًا أو راغبٌ، وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين؛ لأنك حين قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو (بك) و(فيك) كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية" (السيوطي، 1998، 241/2، 242).

المطلب الثالث: اختيار وجه نحوي معين:

إذا كان من مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث تعدد الأوجه النحوية، فإن من أثره وجوب اختيار وجه نحوي معين يفرضه المعنى، حيث يقوم "العنصر الدلالي للمفردات المختارة في بناء الجملة إيجابًا وسلبًا بالعمل أحيانًا على اختيار وجه معين من أوجه العلاقة النحوية. وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقة الممكنة للجملة، وفقًا لقوانين المفردات"(عبد الطيف، 2000: 136).

وقد فطن الزمخشري- رحمه الله- إلى هذا في توجيهه لغريب الحديث وقال به، ومن المسائل التي فرض فيها المعنى وجهًا نحويًا معينًا، وجعل الزمخشري يقول به ما يلي:

مجيء الواو بمعنى مع

وذلك في (وأني...) من حديث "...ما أُحبّ أنَّ لي دَبْرًا ذَهَبًا، وأني آذيتُ رجلًا من المسلمين" (الزمخشري، د.ت، 410/1).

يقول الزمخشري-رحمه الله- (د.ت، 410/1): "والواو في (وأني) بمعنى مع؛ أي: ما أحب اجتماع هذين".

وهي "واو تنوب عن مع، في المعنى لا في العمل" (ابن عبد المعطي، د.ت: 193).

لذا؛ فإنها تتمايز عن الواو العاطفة من جهتين:

إحداهما: صناعية، وتتمثل في كون ما بعدها يكون منصوبًا.

والأخرى: دلالية، وتتمثل في تضمنها معنى (مع).

وتصديق ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)(الأنفال: 64).

يقول الزمخشري (2009: 419): "(ومن اتبعك) الواو بمعنى: مع وما بعده منصوب، تقول: حسبك وزيدًا درهم، ولا تجر؛ لأن عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع...والمعنى: كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين الله ناصرًا، أو يكون في محل الرفع، أي: كفاك الله وكفاك المؤمنون".

ومنه قوله تعالى: (وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا) (المزمل: ١١)، حيث يمتنع أن تكون الواو في (والمكذبين) عاطفة؛ فليس المعنى: اتركني واترك المكذبين. (ينظر: عبد اللطيف، 2000: 136).

ومنه قوله سبحانه وتعالى: وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ۖ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ (يونس: 28).

"قرئ (وشركاءك) بالنصب، على أنه مفعول معه، والعامل فيه اسم الفاعل، ولو كان مبتدأ وقد حذف خبره ما جاز أن يأتي بعده مفعول معه. تقول: كل رجل وضعيته، بالرفع، ولا يجوز فيه النصب" (أبو حيان، 1993، 152/5).

فالمعنى في الحديث الشريف حَالَ دون العطف، وأوجبَ في التوجيه النحوي اختيارَ المعية؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وإعادة العامل، وهذا يعارض مع المعنى المراد من الحديث الشريف.

المطلب الرابع: منع حمل اللفظ أو التركيب على ظاهرة.

وردت بعض التراكيب في العربية لا يصح فيها حمل اللفظ أو التركيب على ظاهره؛ لأن في ذلك فسادًا للمعنى، أو تعارضًا بينه وبين القاعدة النحوية، وقد لاحظ هذا علماءُ العربية، فقاموا باصطناع وسيلة "في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في بناء الجملة، إذا لم يكن متوافقًا مع البنية الأساسية، وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه" (عبد اللطيف، 2006: 152)، فـ "حمل الكلام على ما فيه فائدة اشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة" (ابن الأنباري، 1998م، 506/2).

والمقصود بالحمل على المعنى في عُرْفِ النحاة "أن يعطى حُكْمُ الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما" (ابن هشام، 1987، 674/2).

وعرفه بعض الباحثين بأنه "حمل لفظ على معنى آخر، أو تركيب على تركيب آخر، لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية او معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين، ويؤمن اللبس معهما" (مبروك، د.ت: 6).

وتكمن أهمية الحمل على المعنى في أنه "وسيلة من وسائل التأويل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي (المعنى) بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة" (عبد اللطيف، 2006: 155).

وأنه "وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النحوي أيا ما كان هذا اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يعد الحمل على المعنى وسيلة أكثر شمولًا من كل ما لجأ إليه النحاة في منهجهم مثل التقدير والتأويل والإضمار أو الحذف؛ لأنه كان وراء كل هذه الوسائل المختلفة، وهي جميعًا وسائل منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد" (عبد اللطيف، 2006: 158).

ومن الصور التي كان للمعنى فيها أثر في منع حمل اللفظ أو التركيب على ظاهره، ووردت في غريب الحديث وقال بها الزمخشري في توجيهاته، ما يتعلق بالتذكير والتأنيث، وما يتعلق بالتضمين، وهاك بيان ذلك:

أولًا: التذكير والتأنيث:

يعدُّ باب التذكير والتأنيث من الأبواب التي صرف العلماءُ فيها الجهد الشديد، وقد صرح بذلك أحد المستشرقين الألمان، فقال: "التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلًا جازمًا، مع صرف الجهد الشديد في ذلك" (براجشتراسر، 1982: 112).

لذلك أثيرت فيه خلافات كثيرة بين العلماء، ولعل "أولى مشكلات التأنيث في اللغة العربية تبدأ أول ما تبدأ في حصر العلامة، فهناك من قال: إنها واحدة، وابن مالك يقول: هم تاء أو ألف أو ياء، وآخرون يضيفون الكسرة" (ضيف، 1984: 135).

ليس ذلك حسب، بل إن بعضهم نسب للفراء أنه قال: "للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمان في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات" (السيوطي، 1985، 119/2).

ولعل المحك الرئيس في اتساع دائرة المناقشات بين العلماء في هذه القضية هو أن العديد من الكلمات المؤنثة في اللغة العربية وردت خالية من علامات التأنيث المشهورة (التاء، أو الألف المقصورة، أو الألف الممدودة)، كما أنه وجدت كلمات أخرى مذكرة واقترنت بتاء التأنيث.

ولكن، مع إقرار العلماء بصعوبة قضية التأنيث والتذكير في اللغة العربية، إلا أن ذلك لا يسوغ للمتكلم الخلط بينهما، إذ "ليس هناك غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس، فإذا ما تجاوز تكرارها تعذر فهم المعنى" (فندريس، 1950: 127).

لذا نجد ابن رشد- رحمه الله-(1960: 275) يوصي الخطيب بأن "يتحفظ بأشكال الألفاظ الدالة على المذكر والمؤنث، فلا يستعمل شكلًا دالًّا على التذكير في معنى المؤنث، ولا شكلًا دالًّا على التأنيث في معنى المذكر".

وليس معنى هذا أن مظاهر الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث من الأمور التي تسببت في الخلط بين المذكر والمؤنث، ذلك؛ لأنه ورد في أساليب فصيحة صحيحة في القرآن والسنة، وديوان العرب أطلق فيها اللفظ المذكر ويراد به المؤنث والعكس.

وقد ورد هذا المظهر في غريب الحديث، وقام الزمخشري – رحمه الله- بتوجيهه حملًا على المعنى، وبيان ذلك كالتالي:

1- تذكير المؤنث

وذلك في (وفِيّ الأل، كريم الخِلّ) من "... بنت أبي زرع، وما بنت أبي زرع! وفيّ الأل، كريم الخِلّ، برود الظّل" من حديث طويل، قال فيه النبيُّ-ﷺ-: "اجْتَمَعَتْ إحْدِى عشرةَ امرأة، فتعاهدْنَ ألَّا يكتُمْنَ من أخْبَار أزْوَاجِهِنَّ شيئًا....." (الزمخشري، د.ت، 48/3).

يقول الزمخشري-رحمه الله- (د.ت، 54/3، 53) في توجيه ذلك: "وإنما ساغ في وصف المؤنث (وفيّ وكري)–إن لم يكن ذلك من تحريف الرواة والنقل- من صفة الابن إلى صفة البنت أن يراد هي إنسان أو شخص وفيٌّ كريم.

ومن ثم يتضح لنا أن الزمخشري وجه تذكير المؤنث حملًا على المعنى، و"تذكير المؤنث واسع جدًّا؛ لأنه رد فرع إلى أصل" (ابن جني، 1999، 412/2)، وله شواهد عددية ومتنوعة، منها قوله: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) (الأعراف: 56)، حيث "أراد بالرحمة هنا: المطر، ويجوز أن يكون التذكير هنا لأجل فعيل"(الزجاج، 1963، 619/2).

يقول بن جني (1994، 236/1): "وقيل: إنما أسقطت منه التاء؛ لأن الرحمة والرحم واحد، فحملوا الخبر على المعنى".

ومنه قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ) (الأنعام: 78)، حيث ذكر الشمس، والمشهور تأنيثها؛ إذ حملها على معنى "هذا شخص أو هذا المرئي" (الزجاج، 1963، 619/2).

وتصديق ذلك من النظم قول الشاعر:

فَلا مُزْنَة وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا

(البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في: البغدادي، 1989، 50/1، 49، 45، وسبيويه، 2009، 46/2، والأزهري، 2000، 278/1، وابن برّيّ، 1985: : 270، والسيوطي، (د.ت)، 943/2، والعيني، (د.ت)، 464/2. وبلا نسبة في: ابن هشام، 1987، 656/2).

حيث قال: ولا أرض أبقل إبقالها، والقياس: ولا أرض أبقلت؛ لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهي مؤنث مجازي.

وقول الشاعر:

ثَلاثَةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

(البيت من الوافر، وهو للحطيئة في: ديوانه، 1981: : 173، وسبيويه، 2009، 565/3، والأصفهاني، 1983، 144/2، وابن الأنباري، 1998، 771/2؛ لأعرابي، أو للحطيئة، أو لغيره في: الشنقيطي، 1981، 40/4).

حيث قال: ثلاثة أنفس، والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكنه أنث (ثلاثة) حملًا على المعنى.

وقول الشاعر:

وَتَشْرَقُ بالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِن الدَّمِ

(البيت من الطويل، وهو للأعشى في: ديوانه، 1983: 173، وسبيويه، 2009، 52/1، والسيرافي، 1979، 54/1، والبغدادي، 1989، 106/5، وابن منظور، 2009، (صدر)، (شرق). وبلا نسبة في: المبرد، 1994، 199/4، 197، والسيوطي، 1998، 49/2).

حيث قال: شرقت صدر، والقياس: شرق صدر، حملًا على المعنى.

وقول الآخر:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

(البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه، 1982: 754، وسبيويه، 2009، 65/1، 52، والبغدادي، 1989، 225/4، والسيرافي، 1979، 58/1، والعيني، (د. ت)، 367/3؛ وبلا نسبة في: ابن جني، 1999، 417/2، وابن عقيل، 1980: 380، والمبرد، 1994، 197/4).

"فأنث والفعل للمرّ؛ لأنه لو قال تسفهت أعاليها الرياحُ لجاز"(ابن سيدة، 1934، 78/17).

2- تأنيث المذكر

وذلك في (مُمَصْمِصَة) من قوله-ﷺ-: "القتلُ في سبيل الله مُمَصْمِصَة" (أي: مُطَهِّرَة من دَنَس الخطأ، من قولهم: مَصْمَصْت الإناء بالماء إذا رَقْرَقْتُه فيه حَرَّكته، حتى يطهر، ومنه مَصْمَصة الفم؛ وهو غَسْله بتحريك الماء فيه كالمضمضة) (الزمخشري، د.ت، 369/3).

يقول الزمخشري-رحمه الله-(د.ت، 369/3): "أنَّث خبر القتل؛ لأنه في معنى الشهادة".

ومن ثم يتضح لنا أن الزمخشري وجه تأنيث المذكر حملًا على المعنى، وهو واسع في اللغة، "حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلًا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟!، فقال: نعم، أليس بصحيفة. قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق، وهذا في النثر كما ترى، وقد علله" (ابن جني، 1999، 416/2).

ومنه أيضًا "قولهم: ما جاءت حاجتك، فقد أنث ذلك لما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى" (ابن جني، 1999، 416/2).

ومنه قراءة (تلتقطه) بالتأنيث في قوله تعالى: (وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) (يوسف: 10)، فقد أنث لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى (ينظر: ابن جني، 1999، 416/2)، ومثله قولهم: «ذهبت بعض أصابعه».

وتصديق ذلك من النظم قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بالحِجَازِ تَلَفَّعَتْ بِهِ الخَوْفُ والأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

(البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: ابن جني، 1999، 415/2).

حيث ذهب بالخوف إلى المخافة.

وقول الآخر:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هَيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

(البيت من الكامل، هو للبيد بن ربيعة في: ديوانه: : 306، وابن جني، 1999، 415/2، وابن منظور، 2009، 288/3 (عرر)، 467/12 (قد)، والسيوطي، 1985، 104/2، 103).

يقول ابن جني- رحمه الله تعالى- (1999، 416/2، 415): "إن شئت قلت: أنث الإقدام لما كان في معنى التقدمة، وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث العادة، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله: ما جاءت حاجَتَك؟".

ومنه قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائَلْ بَنِي أَسَدٍ ما هَذِهِ الصَّوْتُ

(البيت من البسيط، هو لرويشد بن كثير الطائي في: ابن جني، 1985: : 11، وابن يعيش، (د.ت)، 95/5، وابن منظور، 2009، 57/2 (صوت). وبلا نسبة في: ابن جني، 1999، 416/2، والبغدادي، 1989، 221/4).

حيث قال: هذه الصوت، والقياس: هذا الصوت حملًا على المعنى، فـ "ذهب إلى تأنيث الاستغاثة" (ابن جني، 1999، 415/2).

وبعد هذا العرض، يتضح لنا أن العربي قد يخرج عن القاعدة، وعن الأصل، فيذكر المؤنث، ويؤنث المذكر.

ولا خلاف أن العربي صاحب الفطرة اللغوية السليمة، والطابع الأصيل يعلم تمام العلم قواعد لغته ومقاصدها، فهذه حقيقة لا يختلف عليها أحد، وانطلاقًا من هذه الحقيقة فإنه من حق القارئ أو السامع أن يتساءل: إذا كان العربي كذلك؛ فلماذا خرج عن القاعدة وترك الأصل؟

وهذا يجعل الباحثين عن إجابةٍ لهذا التساؤل يقتربون من النص أكثر، ويغوصون في أعماقه؛ لتتجلى لهم الصورة المشرقة للنحو العربي، فقصر النحو على ضبط أواخر الكلمات فيه قصور في الفهم، وتقصيرٌ في الواجب؛ إذ إن التفرقة بين المعنى والنحو، أو بين الظواهر النحوية والدلالية تسلب النحو قيمته وفاعليته؛ لذا فإني أرى أن العربي عندما قام بترك القاعدة والخروج عنها؛ إنما فعل هذا لقصد في نفسه يقصده، ويرمي إليه، فمن عبقرية اللغة العربية إفادتها دقيق المعاني بوجوه وفنون الصياغة، وطرق وأساليب التراكيب.

فإذا خرج العربي عن القاعدة وترك الأصل، إنما يريد من وراء ذلك أن يوصل للسامع المعاني والدلالات التي لا توجد في اتباع القاعدة أو الأصل لذا؛ يخرج عنها، ويخالف الأصل.

لذا؛ أرى أن ذلك تصرف تصفو به العبارة، ويشد به أسرها، ويقوى به حبكها، ويتكاثر إيحاؤها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو دليل على قوة البيان، وصحة الذكاء، وصدق الفطرة، وحسبه أنه ورد في القرآن الكريم، وأحاديث الرسول-ﷺ-، وديوان العرب.

ومن ثم؛ أرى أن هناك معنى نحويًّا دلاليًّا يكمن وراء هذا الخروج عن القاعدة أو الأصل الذي حدث في الحديثين السابقين:

فلو رجعنا إلى الحديث الأول منهما نجد أنه ورد فيه وصف المؤنث (بنت أبي زرع) بالمذكر (وفيّ وكري)؛ وذلك لأنه يريد أن يعلمَ السامعَ أو القارئ بأن بنت أبي زرع تتحلى بوفاء الرجال وكرمهم، فوفاؤها ليس كوفاء النساء، وكذلك كرمها، ولا شك أن هاتين الصفتين من الصفات التي اشتهر بها الرجال عند العرب لا النساء.

وكذلك لو رجعنا إلى الحديث الثاني نجد فيه تأنيث المذكر، حيث جاء خبر القتل مؤنثًا، وذلك في قوله-ﷺ-: "القتلُ في سيبل الله مُمَصْمِصَة"، وهو -ﷺ- على علم كامل بالقاعدة، ولكنه-ﷺ- خرج عنها؛ لأنه يريد أن يضفي على القتل صفات ومميزات الشهادة في سبيل الله، والله اعلم.

ثانيًا: التضمين:

وهو من باب الحمل على المعنى، يقول ابن جني– رحمه الله-(1999، 435/2): "ومنه (الحمل على المعنى) باب في هذه اللغة واسع لطيف طريف"، "ومصون وبطين" (ابن جني، 2004، 53/1).

وهو "من أسدِّ مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيرًا ما يُجْرَى أحدهما مُجْرَى صاحبه فيعدل في الاستعمال به إليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه" (2004، 52/1).

وهو فن شائع في العربية، يقول ابن جني- رحمه الله تعالى-: "ووجدتُ في العربية من هذا الفن شيئًا كثيرًا، لا يكاد يحاط به، ولعله لو جُمِعَ أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس به فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة فيها، وفيه أيضًا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يُوْجِدَ فرقًا بين (قعد) و(جلس)، وبين (ذراع) و(ساعد)" (ابن جني، 1999، 310/2).

وقد اختلف المعنى الاصطلاحي للتضمين باختلاف "المادة التي استعمل فيها، واستفادت منه" (السامرائي، 1961: 169).

وما يهمنا هنا هو معناه عن النحويين، ومن ينعم النظر في مصنفاتهم يجد أن للتضمين عندهم استعمالين:

أحدهما: "دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف، كأسماء الشرط والاستفهام، وهو أحد علل البناء" (الخفاجي، 1282هـ: 19).

وقد حظي هذا الاستعمال بإجماع النحاة؛ بصريين وكوفيين. وقالوا بجوازه، ليس ذلك حسب، بل إن بعض الكوفيين "لما فطنوا عند تفسيرهم القرآن الكريم، والشعر القديم إلى أن بعض الأفعال والمشتقات يؤدي معنى غير معناه الوضعي، أي غير المتبادر منه لأول وهلة، خشي الكوفيون أن يسموا ذلك تضمينًا؛ لئلا يلتبس بالتضمين الذي هو علة البناء، فسماه الكسائي حمل الشيء على ضده، أو على نظيره"(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1934، 183/1).

ومنه قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

(البيت من الوافر، وهو للقحيف العقلي في: البغدادي، 1989، 133/10، 132، والهروي، 1981: : 277، والزهري، 2000، 14/2).

وذكر ابن جني-رحمه الله تعالى-(1999، 311/2) أن أبا علي "كان يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدَّى رضيت بـ (على) حملًا على نقيضهن كما يحمل على نظيره".

الآخر: "أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مُؤَدَّى فعل آخر أو ما في معناه؛ فيعطى حكمه في التعدية واللزوم" (مجمع اللغة العربية، 1934، 33/1).

وهذا الاستعمال هو الذي ارتضاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وجعله قياسيًّا بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤْمَن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وقد أوصى مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1934، 180/1) بألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

وإذا كان هذا التعريف للتضمين النحوي هو الذي ارتضاه المجمع اللغوي وقال به، فإن القارئ لمصنفات النحاة يجد أنهم ذكروا له تعريفات أخرى؛ منها: "كون فعل مُتَعَدٍّ بحرف يفيد معنى فعل آخر يتعدى بحرف آخر، فيتوسع في تعديته، بأن يتعدى بالحرف الذي يتعدى به الآخر"(مجمع اللغة العربية، 1934، 33/1).

ومن الواضح أن هذا التعريف مستشف من تعريف ابن جني (1999، 435/2) له بأنه "هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به"؛ لذا فقد أُخِذَ عليه بأنه "غير شامل للمشتق وما في معنى المشتق، إذا تعلق به جار ومجرور، كـ (حات) بمعنى (جواد)، وغير شامل للذي كان يتعدى بحرف جر خاص، فيتعدى بنفسه، او كان لازمًا فضُمِّنَ معنى فعل متعدٍّ بنفسه" (مجمع اللغة العربية، 1934، 33/1).

وقد عرفه ابن هشام (1998، 685/2) بقوله: "قد يشربون لفظًا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين".

ورغم شهرة هذا التعريف إلا أن الأمير (د.ت، 193/2) ذكر في حاشيته أن: "قوله: (وفائدته...) ظاهر في الجمع بين الحقيقة والمجاز".

كما وُسِمَ هذا التعريف بأنه "يفضي إلى مشكلات أقلها الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة، وهذا لم يقل به علماء اللغة، وغن قال به بعض علماء الأصول" (مجمع اللغة العربية، 1934، 182/1)، وصنو هذا التعريف تعريف الأشموني (1998، 446/1).

هذا عن التضمين كمصطلح، أما فائدته فيكاد العلماء يجمعون على أن أهم فوائد التضمين هو الإيجاز.

يقول أبو حيان (1993، 280/5): "التضمين أبلغ لدلالته على معنى الفعلين".

ويقول ابن القيم (د.ت: 151): "والفعل إذا ضُمِّنَ معنى فعل آخر لم يلزم إعطاء حكمه جميع الوجوه، بل من جلالة هذه اللغة العظيمة الشأن وجزالتها أن يذكر المتكلم فعلًا، وما يضمنه معنى فعل آخر، ويجرى على المضمن أحكامه لفظًا، وأحكام الفعل الآخر معنى؛ فيكون في قوة ذكر الفعلين، مع غاية الاختصار".

ومما ورد في غريب الحديث من هذا الفن، وقال به الزمخشري– رحمه الله- ما يلي:

تضمين (تأبل) معنى (تفجع)

وذلك في قوله-ﷺ- "لَقَد تَأَبَّل آدمُ على ابنِهِ المقْتُول كَذَا وكَذَا عَامًا لا يُصِيب حَوَّاءَ"(الزمخشري، د.ت، 19/1).

قال الزمخشري - رحمه الله-(د.ت، 20/1) في توجيهه: "أي امتنع من غِشيان حوَّاء متفجعًا على ابنه، فعدَّى بعلى لتضمنه معنى تفجَّع، وهو من أبَلت الإبل وتأبَّلَت إذا جَزَأت".

ومعنى قوله هذا أن الفعل (تأبل) تعدى بـ (على) لأنه تضمن معنى فعل آخر يتعدى بـ (على)، وهو (تفجع).

ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (البقرة: 187)، "لما كان في معنى الإفضاء عدَّاه بـ (إلى)" (ابن جني، 1999، 435/2).

وذلك لأنك "لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بـ (إلى)، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع (الرفث)، إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه" (ابن جني، 1999، 308/2).

ومن ثم؛ تبيَّنَ لنا أن للتضمين دورًا مهمًّا في توجيه بعض الألفاظ والتراكيب التي تبدو في سطحها ممتنعة.

وبعد هذا العرض يتضح لنا أن "المعول كله على المعنى في إقامة الكلام، وإن كان هذا المعنى عندهم متنوعًا؛ فهو أحيانًا معنى دلالي، وهو في أحيان أخرى معنى نحوي. فالغاية من الكلام معناه، ولابد أن يستقيم مع غايته في اللفظ وإلا في التقدير. وقد كان الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها، أو بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النحوي أيًّا ما كان اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يعد الحمل على المعنى وسيلة أكثر شمولًا من كل ما لجأ إليه النحاة في منهجهم مثل التقدير والتأويل والإضمار والحذف؛ لأنه وراء كل هذه الوسائل المختلفة، وهي جميعًا وسائل منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد" (عبد اللطيف، 2006: 158).

ومما تقدم عرضه يتبن لنا أن للمعنى أثرًا رئيسًا ودورًا مهمًّا يمارسه في هذه الظاهرة، فعند عدم التوافق بين ألفاظ التراكيب من جهة وبين القواعد النحوية من جهة أخرى يقوم المعنى بالتوفيق بينهما، وذلك بتضمين اللفظ معنى لفظ آخر ينسجم ويتوافق مع القاعدة النحوية.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية الفكرية التي صحبت فيها عالمًا جليلًا، وهو الزمخشري-رحمه الله، وهو غني عن التعريف، والتي عشت فيها مع أصدق كلام، وأفصح بيان، مع كلام سيد الأنام، سيدنا محمد -ﷺ- متفرغًا لكلامه مشتغلًا به، أستجلي الأحاديث التي أثر المعنى في توجيهها، كاشفًا عن مظاهر هذا الأثر، داعمًا إياها بشواهد صدق من الكتاب العزيز وديوان العرب، محاولًا الانتفاع بكلام العلماء والنحاة في التحليل والتعليل، كشف البحث عن النتائج التالية:

- يعدُّ الإمام عبد القاهر الجرجاني هو أول مَنْ أشار إلى أن للمعنى ثلاثة أنواع: المعنى المعجمي، المعنى النحوي، المعنى الدلالي، ثم أكد ذلك ووضحه وبينه الدكتور تمام حسان – رحمها الله تعالى.
- تبين من خلال البحث أن المعنى الدلالي (الاجتماعي) أشمل من المعنى المعجمي والمعنى النحوي.
- كشف البحث أن المعنى المعجمي هو العامل الرئيس للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهو المحك الرئيس في بناء النظم أو التعليق عند الإمام عبد القاهر الجرجاني– رحمه الله-، فلا ترتيب ولا نظم دون فهم المعنى المعجمي.
- تبين من خلال البحث أن المعنى النحوي كمصطلح لم يكن مستقرًّا عند الرعيل الأول من النحاة، ولكنهم اهتدوا إلى مضمونه؛ لذا جاءت مصنفاتهم خالية تمامًا من ذكره.
- تبين من خلال البحث أن حاصل جمع «المعنى الوظيفي» التحليلي و«المعنى المعجمي» للكلمات لا يساوي أكثر من «المعنى المقالي» أو «المعنى اللفظي» للسياق أو المعنى الظاهر للنص.
- كشف البحث عن أنه لا يتم الوصول إلى «المعنى الدلالي» إلا بالجمع بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي فضلًا عن المقام.

- تبين من خلال البحث أن هناك علاقةً وطيدةً، وصلةً وثيقةً بين الإعراب والمعنى أكَّد عليها العلماء؛ فهما وجهان لعملة واحدة، إذا غاب أحدهما دلنا عليه الآخر، فلا نستطيع معرفة المعنى المراد إلا بمعرفة الإعراب، ولا نستطيع معرفة الإعراب الصحيح إلا بمعرفة المعنى المقصود.
- تبين من خلال البحث أن مظاهر أثر المعنى في التوجيه النحوي لغريب الحديث تبدو واضحة في أربعة مظاهر: تعدد الأوجه النحوية، الترجيح بين الأوجه النحوية، اختيار وجه نحوي معين، منع حمل اللفظ أو التركيب على ظاهره.
- إن تعدد المعاني التي تدل عليها اللفظة في التركيب يُعَدُّ سببًا رئيسًا في تعدد الأوجه النحوية، فلكل معنى وجه نحوي خاص به.
- كشف البحث أن الزمخشري لم يكتفِ في توجيهاته النحوية لغريب الحديث بذكر المعاني النحوية فقط، بل تجاوز ذلك إلى إطار المعنى الدلالي، وما تؤديه معطيات الموقف السياقي في إبراز ذلك المعنى.

التوصيات والمقترحات:

- ضرورة ربط الدراسات النحوية والصرفية بالمعاني الدلالية.
- دراسة واستخلاص المعاني الدلالية من أقوال الرسول –ﷺ-.
- الاعتناء بغريب الحديث، وتصيد ما به من فوائد وفرائد.
- موضوع "أثر المعنى في التوجيه الصرفي لغريب الحديث" يصلح دراسة مستقلة، ولها شواهد عديدة.
- القيام بالمزيد من البحوث التطبيقية التي ميدانها الحديث الشريف، ودواوين شعراء الاستشهاد.

ولعلي بذلك أكون قد قدمت شيئًا يرضى عنه القارئ الكريم، وقبل هذا وبعده يرضى عنه الله -ﷻ-، وحسبي أني عمرت عمري بدارسة جانب مهم من جوانب أحاديث رسولنا -ﷺ-.

واللهَ الكريمَ أسالُ أن يحبب إلينا العلم والبحث فيه، ويشرح صدورنا، ويجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع:

- الأبذي، شهاب الدين. (د.ت). حدود النحو. (د. ط). تحقيق: علي توفيق الحمد. دار الأمل. الإربد.
- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجَزَريّ. (1357ه). اللباب في تهذيب الأنساب. (د.ط). مكتبة القدسي.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجَزَريّ. (1963). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي. ط1. المكتبة الإسلامية. القاهرة.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1957). أسرار العربية. ط1. تحقيق: محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1971). لمع الأدلة في أصول النحو. ط2. تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- ابن الصلاح، أبو عمرو (د.ت). مقدمة في علوم الحديث. (د.ط). تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار الهدى. الجزائر.

- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. (د.ت). مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح. (د.ط). تحقيق: عائشة عبدالرحمن. دار المعارف. مصر.
- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري. (2008). التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ط1. تحقيق: خالد الرباط، وجمعة فتحي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. قطر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). الخصائص. ط4. تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2004). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ط2. تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين. لجنة إحياء كتب السنة. القاهرة.
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. (1970). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. (د.ط). تحقيق: إحسان عباس. دار صادر. بيروت.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1960). تلخيص الخطابة. (د.ط). تحقيق: عبد الرحمن بدوي. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (1996). المخصص في اللغة. ط1. تحقيق: خليل إبراهيم جفال. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد علي بن طولون الدمشقي الصالحي. (2002). شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك. د1. تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- ابن عبد المعطي، أبو الحسين يحيى. (د،ت). الفصول الخمسون. (د.ط). تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (د.ط). دار التراث. القاهرة.
- ابن فارس اللغوي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (1404ه). مقاييس اللغة. (د.ط). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الإعلام الإسلامي.
- ابن فارس اللغوي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (1963). الصاحبي في فقه اللغة. (د.ط). تحقيق: مصطفى الشويمي. بيروت.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله. (د.ت). تأويل مشكل القرآن. (د.ط). تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن قَيِّم الجَوْزِية، أبو عبد الله محمد بن أي بكر بن أيوب. (د.ت). التبيان في أقسام القرآن. طبعة حجازي.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: محمد كامل بركات. (د.ط). دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (د.ت). شرح الكافية الشافية. ط1. تحقيق: عبد المنعم هريدي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (2009). لسان العرب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري. (1398ه/ 1978). شرح شذور الذهب. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الخامسة عشرة. دار الانتصار. القاهرة.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري. (1399ه-1979). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الخامسة. دار الفكر. بيروت.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري. (1407هـ، 1987). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. (د.ط). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. بيروت.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. (2001). شرح المفصل للزمخشري. ط1. تحقيق: إميل يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1413هـ-1993). تفسير البحر المحيط. دارسة وتحقيق وتعليق الشيخ: عادل أحد عبد الموجود، والشيخ: على محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور: أحمد النجولي الجمل، وقرظه أ.د: عبد الحي القرماوي. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب. ط1. تحقيق: رجب محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. (1982). حجة القراءات السبع. ط3. تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- أبو عبد الله، عبد العزيز. (1982). المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل. ط1. الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع. طرابلس. ليبيا.
- أبو موسى، محمد محمد. (1996). خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني. ط4. مكتبة وهبة. القاهرة.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. (1980). معاني القرآن. ط2. تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد. عالم الكتب.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (د.ت). تهذيب اللغة. تحقيق: عبد الله درويش. مراجعة: محمد النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة. مصر.
- الأزهري، خالد عبد الله. (2000). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. (د.ط). دار الكتب العلمية. بيروت.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. (1422هـ/2001). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- أنيس، إبراهيم. (1966). من أسرار العربية. ط2. مكتبة الأنجلو المصرية للكبع والنشر. القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، وزملاؤه. (1392هـ). المعجم الوسيط. ط2. مجمع اللغة العربية. طبعة دار المعارف. مصر.
- براجشتراسر. (1982). التطور النحوي للغة العربية (محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام 1929). أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط4. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الأنجلو. القاهرة.
- ترزي، فؤاد. (1969). في أصول اللغة والنحو. (د.ط). بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد. (1977). أسرار البلاغة. (د.ط). تحقيق: د. محمد عبد العزيز النجار. القاهرة.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح. (د.ط). تحقيق: كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد. العراق.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد. (د1404هـ -1984). دلائل الإعجاز. قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- حسَّان، تمام. (1973). اللغة العربية معناها ومبناها. (د.ط). الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- حسان، تمام. (1988). الأصول في النحو. (د.ط). الهيئة المصرية للكتاب. مصر.
- حسَّان، تمام. (1990). مناهج البحث في اللغة. (د.ط). مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- حمودة، طاهر سليمان. (د.ت). أسس الإعراب ومشكلاته. (د.ط). الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1979). معجم الأدباء. (د.ط). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد. (1282هـ). طراز المجالس. مطبعة بولاق. القاهرة.
- الخولي، محمد علي. (2001). علم الدلالة (علم المعنى). (د.ط). دار الفلاح للنشر والتوزيع. الأردن.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (1985). سير أعلام النبلاء. ط1. تحقيق: بشار معروف، ويحيى هلال السرحان. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الراغب الأصفهاني. (2009). مفردات ألفاظ القرآن. (ط)4. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار القلم. دمشق.
- الرضي، محمد بن الحسن. (1985). شرح كافية ابن الحاجب. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- الرعيّض، عبد الكريم. (1990). ظاهرة الإعراب في العربية. ط1. دار اقرأ للطباعة والترجمة.
- رفيدة، إبراهيم عبد الله. (1990). النحو وكتب التفسير. ط3. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. مصراته. ليبيا.
- الزبيدي، أبو بكر. (1984). طبقات النحويين واللغويين. (د.ط). تحقيق: محمود أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. مصر.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. (1963). إعراب القرآن المنسوب للزجاج. (د.ط). تحقيق: إبراهيم الأبياري. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر. القاهرة.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن أبي إسحاق. (1979). الإيضاح في علل النحو. (د.ط). تحقيق: مازن المبارك. دار النفائس. بيروت.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (1425هـ -2004). البرهان في علوم القرآن. (د.ط). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. بيروت.
- زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد. (2002). فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهمم، وماهر ياسين فحل. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود. (د.ت). الفائق في غريب الحديث. تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1323هـ). المفصل في صنعة الإعراب. ط2. دار الجيل. بيروت.
- السامرائي، فاضل صالح. (1432هـ- 2011). معاني النحو. ط5. دار الفكر ناشرون وموزعون. عمَّان. الأردن.
- السامرائي، فاضل صالح. (1961). دراسات في اللغة. (د.ط). مطبعة العاني. بغداد.
- السامرائي، فاضل صالح. (1983). فقه اللغة المقارن. ط3. دار العلم للملايين. بيروت.
- السامرائي، فاضل صالح. (2000). الجملة العربية والمعنى. ط1. دار ابن حزن، بيروت.

- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (1426هـ). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. ط1. دراسة وتحقيق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، ومحمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد. مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1430هـ -2009). الكتاب. ط5. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1965). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (د.ط). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1975). الإتقان في علوم القرآن. (د.ط). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1985). الأشباه والنظائر. ط1. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ط1. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د.ت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (د. ط). دار الجيل. بيروت.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات. ط1. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن عفان. السعودية.
- شرف، محمد عبد السلام. (1984). الإعراب بين الشكل والنسبة. (د.ط). دار مرجان للطباعة والنشر. القاهرة.
- الصالح: بحي. (1970). دراسات في فقه اللغة. (د.ط). بيروت.
- الصعيدي، عبد المتعال. (د.ت). بُغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. (د.ط). مكتبة الآداب.
- ضيف، شوقي. (1984). مشكلات لغوية. ط1. مطبوعات تهامة. جدة. المملكة العربية السعودية.
- عبادة، محمد إبراهيم. (2011). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية. ط1. مكتبة الآداب. القاهرة.
- عبد التواب، رمضان. (1999). فصول في فقه العربية. ط6. مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. (1973). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. (د.ط). الكويت.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. (2006). النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي. (د.ط). دار غريب. القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين. (1992). مسائل خلافية في النحو. ط1. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي. بيروت.
- عمر، أحمد مختار. (1998). علم الدلالة. ط5. عالم الكتب. القاهرة.
- العيساوي، يوسف بن خلف. (2007). علم إعراب القرآن وتأصيل النص. ط1. دار الصميعي. الرياض.
- الغرناطي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري. (1999). روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام. ط1. تحقيق: سعيدة العلمي. منشورات كلية الدعوة الإسلامية. طرابلس.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). معاني القرآن. (د.ط). تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين. دار السرور.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1981). العين. (د.ط). تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد للنشر دار الحرية للطباعة. بغداد.

- فندريس، ج. (1950). اللغة. (د.ط). ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. القاهرة.
- الفوزان، عبد الله بن صالح. (د.ت). دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. (د.ط). دار المسلم للنشر والتوزيع.
- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف. (1952). إنباه الرواة. ط1. تحقيق: محمد أبو الفضل. دار الكتب المصرية.
- المبارك، مازن. (1974). الرماني في ضوء شرحه كتاب سيبويه. (د.ط). دار الكتاب اللبناني. بيروت.
- المبارك، مازن. (1981). النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها. ط3. دار الفكر. بيروت.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1415هـ-1994). المقتضب. (د.ط). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة.
- المخزومي، مهدي. (1958). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط2. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. مصر.
- المخزومي، مهدي. (1986). النحو العربي نقد وتوجيه. ط2. دار الرائد العربي. بيروت. لبنان.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن.(2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ط1. تحقيق: عبد الرحمن سليمان. دار الفكر العربي. بيروت.
- المرادي، بدر الدين حسن قاسم. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني. ط1. تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية. بيروت.
- المسدي، الطرابلسي، عبد السلام، عبد الهادي. (1985). الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية. (د.ط). ليبيا. تونس.
- الموسى، نهاد. (1987). نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. ط2. دار البشير. مكتبة وسام. عمان. الأردن.
- ناصف، على النجدي. (د.ت). من قضايا اللغة والنحو. (د.ط). مطبعة الرسالة. مكتبة نهضة مصر بالفجالة. مصر.
- ناصف، مصطفى. (1981). نظرية المعنى في النقد العربي. ط1. دار الكتاب العربي. بيروت.
- النجار، لطيفة إبراهيم. (1424هـ-2003). منزلة المعنى في نظرية النحو العربي. ط1. دار العالم العربي. دبي.
- النجار، لطيفة إبراهيم. (1993). دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها. ط1. دار البشير. عمان. الأردن.
- النووي، محي الدين بن شرف. (1985). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. ط1. تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشب. دار الكتاب العربي. بيروت.
- النووي، محيي الدين بن شرف. (1985). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. ط1. تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت. دار الكتاب العربي. بيروت.
- وافي، عبد الواحد. (1956). فقه اللغة. (د.ط). القاهرة.
- وافي، علي عبد الواحد. (1957). علم اللغة. (د.ط). القاهرة.
- ياقوت، أحمد سليمان. (1994). ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. (د.ط). دار المعرفة الجامعية. مصر.
- يوهان فك. (1951). العربية. ترجمة: د.عبد الحليم النجار. (د. ط). مطبعة دار الكتاب العربي. القاهرة.

البحوث والدوريات:

- أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية. من24-27 نيسان 1991م. كلية الآداب. جامعة تونس. (1992). صناعة المعنى وتأويل النص. منشورات كلية الآداب بنويه. تونس.
- الجاسم، محمود حسن. (2009). "المعنى وبناء القواعد النحوية". مجلة جامعة دمشق. المجلد (25). العدد الأول والثاني. 2009م.
- سويعد، عمر مفتاح. (د.ت). "الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي". مجلة الجامعة الأسمرية، العدد (26).
- الشجيري، هادي أحمد فرحان. (1437ه). "المعنى وأثره في التوجيه النحوي في آي من التنزيل" مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد (22)، 1437ه.
- عبد الله، محمد هادي محمد. (د.ت). "أثر المعنى في توجيه النحو الكوفي. دارسة في شرح بانت سعاد، لابن هشام ت761ه". مجلة الجامعة العراقية، العدد 2/35
- مجلة مجمع اللغة العربية. (1353ه/ 1934). مجمع اللغة العربية. الجزء الأول. طبعت بمطبعة الأميرية ببولاق. القاهرة.
- النملة، خالد بن إبراهيم. (2006). "أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير. دراسة تصريفية". مجلة الدراسات اللغوية. المجلد (8). العدد (2). ربيع الآخر، جمادى الآخرة 1427ه/ مايو، يوليه2006م.

الرسائل العلمية:

- خيمر، عاطف أحمد عثمان. (2005). "التوجيه النحوي للأحاديث النبوية المختلفة الرواية في الصحيحين". أطروحة دكتوراه. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. مصر.
- الرحيلي، منصور بن صلاح بن رويجح. (2014ه - 1235). "المعنى وتعدد التوجيه النحوي. دراسة في كتاب شرح كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني". ماجستير. جامعة أم القرى.
- مبروك، محمد أشرف. (د.ط). ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية. أطروحة ماجستير. مكتبة جامعة القاهرة. مصر.
- الهذلي، مريم بنت عابد بن مفلح. (2010ه-1431). "أثر فساد المعنى في التوجيه النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري رحمه الله". أطروحة ماجستير. جامعة أم القرى.